موقفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ) مِنْ تَوْجِيهِ القِراءَاتِ القُرآنيَّةِ في أَمَالِيهِ – دراسةٌ نحويَّةٌ

د. سامي بن عُمير الصَّاعديّ

الأُستاذُ المُساعدُ في كليَّةِ اللُّغَةِ العَرَبيَّة

في الجامعةِ الإسلاميَّةِ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة:

الحمـــدُ للهِ ربِّ العالمـــينَ والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِ الخَلْقِ محمّدِ بنِ عبدِ اللهِ، وعلى آله وَصَحْبِهِ أجمعينَ، وعلى مَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ، وبعدُ :

إنّ الحـــديثَ عن كُتُبِ الأَمالي يَطُـــولُ ويَتَشَعّبُ، فلا يكادُ الـــدّارسُ عند تصفّحِه لما سطّـــرَه أئمّةُ هـــذا الفَنّ على ختـــلاف مناهجهم من الوقُوفِ على مـــا تحتويه تلكَ الكُتُـــبِ نْ عُلُومٍ قَدْ فَتَحَ اللهُ بها على أولئكَ الأَعلامِ – رحمَهُم اللهُ –

هـــذا، وقَدْ تفوّقـــتْ أمـــالي ابنِ الشّـــجَرِيّ – رحمـــه الله - ٥٤٢هـــ) على نَظـــيراتها – بشهـــادةِ المحقّقـــينَ والدّارسين – كمًا، وكيفًا، وكذا أسْلُوبًا، ومَنْهَجًا .

ومع ما تَفْرِضُهُ طبيعـــةُ التّأليفِ في فُنُونِ الإمـــلاءِ مِنْ سَرْدٍ نـــواحٍ متنوّعَـــةٍ من العُلُومِ الإنسانيّة في اللّغـــة، والأدبِ، والتّأْريخِ، الأَخْـــبارِ، وغيرِها إلا انّ عالمنا - ابنَ الشّجريّ - ظَلّ مشدوداً إلى ســـائلِ النّحْـــوِ والصّرْفِ - كمـــا ذَكَـــرَ محقّقُ الكتابِ – لأمـــرُ الذي جَعَلَ الإمـــامَ عبدَ القـــادرِ البَغْـــدَادِيّ يَضَعُ أمالي بنِ الشّجَرِيّ ضِمْنَ مَـــصَـــادِرِه في عِلْمِ النّحْـــوِ العَرَبِيّ .

هـــذا، وَقَـــدْ اســـترعَى انتبـــاهي عنـــدَ تَصَفّحِ أجـــزاءِ لكتـــابِ تلكَ المواقفُ التي أثْبَتَها الرّجُلُ إزاءَ عُلَمَاءٍ تقدّمُوه أو عاصَروه في أثناءِ عَرْضِه للقـــراءَاتِ، وَقَدْ كـــانَ في بَعْضِـــها مُنْفَـــرِدًا غيرَ مُتَابِعٍ ،كمـــا سيتّضحُ - بإذنِ اللهِ- في هـــذه الدّراسَةِ المُوجَزَةِ التي قَصَـــدْتُ مِنْ إعْـــدَادِها بيـــانَ تلكَ المَوَاقِفِ التي يَزْخَـــرُ بها الكتـــابُ في موضُـــوعِ توجيـــه القـــراءات .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبناءً على هذا عزمتُ - مستعينًا بالله تعالى- أنْ أخوضَ غمارَ هذا العلمِ الفذِّ، وأنْ أعايشَهُ معايشةً فكريّةً في مُدارسةِ أماليه القيّمةِ،وذلكَ فيما يتعلّقُ بموقفِهِ تجاه توجيهاتِ النّحويّين للقراءاتِ الواردةِ في الكتابِ، وأنْ يكونَ عنوانُ هذا البحثِ: (موقفُ ابنِ الشّجريّ (ت ٥٤٢هـ) منْ توجيهِ القراءاتِ القرآنيّةِ في أماليه - دراسةٌ نحويّةٌ).

واللهُ منْ وراءِ القصْدِ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

تُعَدُّ كُتُبُ الأَمالي من المؤلَّفات الجامعة التي قلّما تجتمعُ في غيرها فُنُونُ العلُومِ الإنسانيّة؛ وهذا النّوعُ من التّأليف وإن اعتمدَ في تلقّيه على طريقة الإملاء إلا أنّه لا يتمّ للعالم ولا ينْقادُ له دونَ اتّصافٍ بقوّة الحفْظ، وسعة الاطّلاع، ودقّة النّظر، وسلامة المنهج، ورَحابة الفكْر، وهذه أُمُورٌ يَقِلُّ اجتماعُها للطّالبين . ولم يكنِ ابنُ الشّجَريّ – رحمهُ اللهُ – بِدْعًا منْ أولئكَ المُتصدّرينَ للتّأليف في فنّ الأمالي، كيفَ لا، وهُوَ منْ ذلكَ الجيلِ الذي أتَى بَعْدَ ابنِ جنّي (ت ٣٩٥هـ) ومَنْ كانَ في طبقته؟ !

- ويمكنُني أنْ أوجزَ أسبابَ اختيارِ موضوعِ هذا البَحْثِ في الأمورِ الآتية :

- ارتباطُه بالقُرآنِ الكَريمِ وقِراءاته: المتواترِ منها، والشّاذّ.

- ما كانَ لابنِ الشّجَرِيّ ومُعاصريه منْ نُحاةِ القَرْنين: الخامسِ، والسّادسِ من أثَرٍ في الدّرْسِ النّحويّ؛ إذْ كانَ هؤلاءِ أقربَ عَهْدًا بالمتقدّمين.

- كونُ كُتُبِ الأَمالي منَ المصادرِ الأصليّة لمسائلِ الخلافِ بينَ نحاةِ البلدَين: البَصْرَة، والكُوفَة، والتي ظَهَرَ أثرُها في الخالفينَ بعدهم ممّنْ طَرَقَ أبوابَ الخلافِ، كأبي البركاتِ الأنباريّ (ت ٥٧٧ ه)، وغيره منَ النّحويّين.

- ما تميّزتْ به عبارةُ ابنِ الشّجَريّ في أماليه منْ جَمْعٍ بينَ أسلوبِ اللّغويّ البارعِ والأديبِ النّاقد؛ الأمرُ الذي جَعَلَ منَ الكتاب مادةً لُغويةً ثَريةً جَديرةً بالبَحْث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تلك المواقف التي أثبتها هذا العلم في أماليه عند توجيه القراءات القرآنية، والتي لم تضم في مؤلف مستقل - فيما أعلم. والله أعلم .

- أن موضوع هذا البحث المتعلق بموقف ابن الشجري من توجيه القراءات القرآنية لم يطرق من قبل - على حد علمي .

هذا، وأمثلة تلك المواقف كثيرة، وسأقوم بعرضها - بإذن الله - للقارئ الكريم في حدود ما تسمح به هذه الدراسة . ومنه - عز وجل - أستمد العون والتوفيق.

الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات التي تحدثت عن شخصية ابن الشجري وآرائه النحوية ومنهجه في النحو بشكل عام، وهي على النحو الآتي:

١- ابن الشجري وآراؤه النحوية، للدكتور: محمود محمد الطناحي، وهي رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث إلى قسم النحو والصرف بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ونوقشت بتاريخ ١٣٩٨/١٠/١٨هـ.

٢- اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي - عرضًا، ودراسة، للباحث: سعيد بن علي الغامدي، وهي رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث إلى فرع اللغة والنحو والصرف بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، للعام ١٤٢٥هـ-١٤٢٦هـ.

٣- ابن الشجري وآراؤه النحوية التي في كتابه الأمالي، للباحثة: عزة بنت عبد الله الغامدي، وهي أطروحة ماجستير تقدمت بها الباحثة إلى قسم اللغة العربية وآدابها بالرئاسة العامة لتعليم البنات، ونشرت في العام ١٤٠٤هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موقف ابنِ هشـــامٍ في المغـــني مـــن آراءِ ابنِ الشّجريّ النّحويّة، للطـــالبة: فايزة بنت عديس القرشيّ، وهي أُطروحةُ ماجـــستير تقدّمـــتْ بها الباحثةُ إلى فَرْعِ اللّغةِ والنّحـــوِ والصّرفِ بكليّةِ اللّغةِ العربيّةِ بجامعةِ امِّ القُرى، للعامِ ١٤٢٩هـــ-١٤٣٠هـــ.

طة البحث :

يتكون هذا البحث من: مقدمة، وتمهيد، ثم صلب البحث في أربعة باحث، وخاتمة، ثمّ فهارس مفصّلة.

المقدّمة: وفيها بيانُ اهميّة الموضوعِ، واسبابُ اختيارِهِ، وخطّةُ البَحْثِ، ومنهجُه.

التّمهيد: (ابنُ الشّجريّ، وكتابُ الأمالي، والقراءاتُ)، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل: ابنُ الشّجريّ (حياته، وآثاره) بإيجازٍ، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: حياتُه.

المطلب الثّاني: آثارُه.

مبحث الثاني: كتابُ الأمالي الشّجَريّةُ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: الأمالي الشّجريّةُ بينَ كُتُبِ الأمالي.

المطلب الثّاني: منهجُ ابنِ الشّجريّ العام في أماليه.

المطلب الثّالث: المصادرُ التي اعتمد عليها ابن الشّجريّ في أماليه.

مبحث الثّالث: القراءاتُ في الأمالي الشّجريّة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: احتجاج ابنِ الشّجريّ بالقراءات في أماليه.

المطلب الثّاني: السِّماتُ العامّة للاستشهاد بالقراءات عند ابن شجري في أماليه.

- صُلْبُ البَحْثِ، وهو في مَوْقِفِ ابنِ الشّجَرِيّ مِنْ تَوْجِيهِ القِراءاتِ، وفيه بعة مباحث :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- المبحث الأوّل: موقفُ ابنِ الشّجريّ من توجيه القراءاتِ في الأسمـــاء، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: موقفُ ابنِ الشّجريّ من توجيه القراءاتِ في الأسمـــاء المعربـــة، وفيه خمسُ مسائل:

المسألة الأولى: المرفوعُ بينَ الخبريّة والبدليّة .

المسألة الثّانية: (كل) بينَ الرّفعِ والنّصبِ .

المسألة الثّالث: الاسمُ المشغولُ عنه بينَ الرّفعِ والنّصبِ.

المسألة الرّابعة: الاسمُ المَشْغُولُ عنه بينَ النّصبِ والرّفعِ.

المسألة الخامسة: (بين) بينَ الرّفعِ والنّصبِ.

المطلـــب الثّاني: مـــوقفُ ابنِ الشّـــجزيّ من توجيـــه القراءاتِ في الأسمـــاءِ المبنيّةِ، وفيه مسألـــة واحدة، وهي: حذفُ العائد المرفُوعِ .

المطلـــب الثّالث: مـــوقفُ ابنِ الشّجَـــريّ مـــن توجيـــه القراءاتِ فيما تَردّدَ مِـــنَ الأسمـــاءِ بـــينَ الإعرابِ والبناءِ، وفيه مسألتان:

المسألة الأُولى: (مِثْل) بينَ الإعرابِ والبناءِ.

المسألة الثّانية: (يَوْم) بينَ الإعرابِ والبناءِ.

- المبحث الثّاني: موقفُ ابنِ الشّـــجريّ من توجـــيهِ القراءاتِ في الأفعـــــال، وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل: المُضَارِعُ المَرْفُوعُ بَعْدَ حَرْفِ الشّرْطِ (إنْ) وفِعْلِه.

المطلب الثّاني: تأنيث الفعلُ النّاسخُ (تَكُنْ) .

- المبحث الثّالث: موقفُ ابنِ الشّجَريّ مـــن توجيه القـــراءات في الحـــروف، وفيه مطلب واحد، وهو: مجيءُ (أنْ) المصدريّة بمعنى (إذْ).

- المبحث الرّابع: منهجُ ابنِ الشّجريّ في موقفِه مِنَ التّوجيهـات النّحـــويّة للقراءات القرآنيّة.

- الخاتمة، وفيها أهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث.

- فهارسُ البَحْثِ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* وأمّا منهجي في هذا البَحْثِ فهو مَنْهَجٌ وَصْفِيٌّ تحليليٌّ اتّبعُ فيه الخطواتِ الآتيةِ :

١- إيرادُ القِراءةِ في المبحثِ الذي يُناسبها من الخِطّةِ.

٢- عَزْوُ الآياتِ القُرآنيّةِ الكَريمةِ إلى سُوَرِها مع ذِكْرِ رَقْمِ الآيةِ.

٣- توثيقُ القِراءةِ مِنْ مَظانّها الأَصْليّةِ المُخْتَلفةِ.

٤- إيرادُ الأوجه التي قيلت في توجيهِ القِراءةِ وموقفُ ابنِ الشّجَريِّ مِنْ ذلكَ التّوجيهِ.

٥- ذكرُ ما وَرَدَ في تلكَ القِراءةِ مِنْ آراءٍ لأئمةِ النّحْوِ، مَعَ توثيقِها.

٦- تَرْجيحُ ما أراهُ راجحًا من تلكَ التّوجيهاتِ مع ذِكْرِ الحُجّةِ في ذلك مِنَ السّماعِ أو غيرِهِ.

٧- توثيقُ الأَحاديثِ النّبويّةِ الشّريفةِ مِنْ مصادرِها الأَصْليّةِ مِنَ الصّحيحينِ أو مِنْ غيرِهما.

٨- توثيقُ الأَبياتِ الشّعريّةِ بنسبتِها إلى قائليها مَعَ بيانِ وَجْهِ الشّاهدِ منْها.

٩- توثيقُ أَمْثالِ العَرَبِ وأقوالِهم مِنْ مَظانّها المُخْتَلفةِ.

١٠- تفسيرُ الكَلِماتِ الغَريبةِ.

١١- التّرجمةُ للأَعْلامِ المَغْمُورينَ الوَارِدينَ في البَحْثِ .

١٢- الالتزامُ بعلاماتِ الإملاءِ والتّرقيمِ، وضَبْطُ ما يحتاجُ إلى ضَبْطٍ.

١٣- وَضْعُ الفهارسِ التي يحتاجُها البَحْثُ. واللهُ - تعالى- من وراءِ القَصْدِ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• التمهيد: (ابنُ الشّجريّ، وكتابُ الأمالي، والقراءات)، وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحث الأوّل: ابنُ الشّجريّ (حياتُه، وآثارُه) بإيجاز، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: حياتُه. المطلب الثّاني: آثارُه.

المطلب الأوّل: حياتُه[1]:

هو الشّريفُ ضياءُ الدّين، أبو السّعادات، هبةُ الله بنُ عليّ بن محمّدِ بنِ حمزةَ، الحَسَنيّ العَلَويّ[2]، المعروفُ بابنِ الشّجَريّ[3].

وُلِدَ في مدينةِ بغدادَ سنةَ ٤٥٠هـ، ولم يَذْكُرْ مَنْ أرّخَ له شيئًا عن أُسْرَتِه، وفي بغدادَ قَضَى هذا العَلَمُ حياتَه، وفيها تُوُفي سنةَ ٥٤٢ هـ على الصّحيحِ.

وقد تلقّى ابنُ الشّجَري علومَهُ على يَدِ مجمُوعةٍ كبيرةٍ من عُلَماءِ وشيوخِ عصرِه، ومِنْ أشهرِهم:

١- أبو المعَمّرِ، يحيى بنُ محمّدِ بنِ طَباطَبا العَلَويّ (ت ٤٧٨هـ).

٢- أبو زكريّا، يحيى بنُ علي التّبريزيّ (ت ٥٠٢ هـ).

٣- أبو الفَرَج، سعيدُ بنُ علي السّلاليّ الكُوفيّ.

---

(١) تُنظَر ترجمتُه في: نزهة الألباء ص ٤٠٤-٤٠٦، وإنباه الرّواة /٣٥٦-٣٥٧، ووفيات الأعيان ٥ /٩٦ - ١٠٠، وسِير أعلام النّبلاء ٢٠/١٩٤، والعِبَر ٤/١١٦ والوافي بالوفيات ٢٧/١٢٢-١٢٤، ومرآة الجنان ٣/٢٧٥-٢٧٦، والبُلْغة ص ٢٧٨، والنّجوم الزّاهرة ٥/٢٨١، والبُغْية ٢/٣٢٤، وشذرات الذّهب ٤/١٣٢-١٣٤، والأعلام ٨/٧٤.

(٢) نسبة إلى الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – تنظر: المصادر السابقة.

(٣) نسبةً إلى قريةٍ من أعمالِ المدينة، أو إلى بَيْتِ الشّجَري من جهة أُمّه. ينظر: معجم الأدباء ١٩/٢٨٢، ووفيات الأعيان ٥ /٩٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقدْ صَرَّحَ ابنُ الشَّجَريِّ بتلقِّيه عن هؤلاءِ الشيوخ في الأماليِّ[1] .

ومِنْ شُيُوخِه الآخَرِينَ الذينَ ذكرَهُم مَنْ تَرْجَم له :

٤- ابو الحَسَنِ، عليٌّ بنُ فَضَّالٍ القَيْرَوانيُّ (٤٧٩هـ)[2] .

٥- ابو الحُسَينِ، المباركُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ الصَّيرفيُّ الحافظُ (ت ٥٠٠هـ)[3] .

٦- ابو البركاتِ، عُمَرُ بنُ إبراهيمَ الكوفيُّ النَّحويُّ المحدِّثُ (ت ٥٣٩هـ)[4].

هذا، وقدْ كانتْ لابنِ الشَّجَرِيِّ -رحمه الله- حَلْقَةٌ علْمِيَّةٌ بجامعِ منصُورِ ببغدادَ يومَ الجُمعةِ، وكانَ يملي فيها للطَّالبين مَاليه، فاخرجَ لنا من شُدَاةِ اللُّغَةِ والأَدَبِ وأَعْلامِهِمْ مَنْ طَبَّقَتْ شهرتُهم الآفاقَ، الأَمرُ الذي يَدُلُّ على ما وَصَلَ إليه هذا الرَّجُلُ مِنَ النُّضُوجِ العِلْمِيِّ بعدَ إتمامِهِ مرحلةَ التَّلَقِّي، ومِنْ أَبْرَزِ تلكَ[5]:

١- ابو محمّد، عبدُ الله بنُ أحمدَ البغداديُّ، المعروفُ بابنِ الخَشَّابِ النَّحويُّ (ت ٥٦٧هـ) صاحبُ كتابِ: (المرتجل في شرح الجُمَل لعبد القاهر الجرجاني)[6].

---

(١) ينظر: الأمالي الشَّجريَّة ١/١٧٤، ٣٣٠، ٢/١١٣، ٣/٨٦، ٢/٥١٥.

(٢) ينظر: العبَر ٣/٢٩٥.

(٣) ينظر: سِيَر أعلام النُّبلاء ٢٠/١٩٤، وشذرات الذَّهب٤/١٣٢.

(٤) ينظر: البغية ٢/٢١٥.

(٥) ينظر: إنباه الرُّواة ٣ /٣٥٦-٣٥٧، ووفيات الأعيان ٥ /٩٦ – ١٠٠، وسِير أعلام النُّبلاء ٢٠/١٩٥، والوافي بالوفيات ٢٧/١٢٢-١٢٤، ومرآة الجنان ٣/٢٧٥-٢٧٦، والبُلْغة ص ٢٧٨.

(٦) ينظر: شذرات الذَّهب ٤/٢٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- ابو البركات، عبدُ الرّحمن بنُ محمّدٍ الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) صاحبُ كتابِ (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)[١].

٣- ابو محمّد، الحسنُ بنُ عليّ بنِ بَرَكَةَ النّحويّ، المعروفُ بابنِ عَبِيدةَ (ت ٥٨٢هـ)[٢].

٤- ابو الفَرَجِ، محمّدُ بنُ الحُسينِ اللّغويّ، المعروفُ بابنِ الدّبّاغِ (ت ٥٨٤ هـ)[٣].

٥- ابو اليُمْنِ، تاجُ الدّينِ، زيدُ بنُ الحَسَنِ الكِنْدِيّ اللّغويّ (ت ٦١٣هـ)[٤].

هذا، وقد اتّفقتْ المصادرُ على انّ هذا العَلَمَ الجليلَ قد تُوفي في رمضانَ لكنّهم اختلفوا في تحديدِ سَنَةِ وفاته، واغلبُ مَنْ تَرْجَمَ لَهُ يذكرُ انّهُ تُوُفي سنة ٥٤٢ هـ[٥]، ولعلّهُ الأَقْرَبُ إلى الصّوَابِ . والله اعلم.

رحمهُ اللهُ رحمةً واسعةً .

المطلب الثّاني: آثارُه :

كان ابنُ الشّجَرِيّ – رحمه الله - مُقِلًّا من التّأليفِ مع انّه قَدْ عُمِّرَ طَويلا، ولعلّ ذلك يعودُ إلى انشغالِ هذا العَلَمِ بالتّصدّرِ للإقراءِ والتّدريس[٦]، والتّدريس[٦]؛ ومَعَ ذلكَ فَقَدْ فُقِدَ بَعْضٌ من تلك التّآليف، أمّا المطبوعُ من كُتُبِه فقد خَلا من المقدّمة التي يَسْتَهِلّ بها المؤلّفُ الكتابَ، الأمرُ الذي

(١) ينظر: السابق ٤/٢٥٨.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ١/٣١٦.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٣/٥.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٢/١٠

(٥) ينظر: شذرات الذّهب ٤/١٣٢-١٣٤.

(٦) ينظر: مقدّمة الأمالي الشّجريّة ١ /٣٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يدل على أنّ الرّجُلَ -كما ذكرَ محقّقُ الأمالي[1]- كانَ يتّبعُ فنّ الإملاء لا التأليف المنهجي.

هذا، وقَدْ أحصى محقّقُ الأمالي فضيلةُ الدّكتور: محمود محمّد الطّناحي[2] بعضًا من تلكَ التآليف، وهي في جملتها -كما ذكرَ المحقّقُ- تدورُ في فلكِ اللّغةِ والأدبِ، ومنها :

١- الأماليُّ الشّجَريّة -الكتابُ الذي بينَ أيدينا- وهو أشهرُها، وهو مطبوعٌ في ثلاثة أجزاءٍ بتحقيقِ الدّكتور: محمود محمّد الطّناحي – رحمه الله-

٢- الحماسة، وهي قصائدُ وأبياتٌ اختارَها ابنُ الشّجَريّ، وقد طُبِعَتْ بتحقيقِ عبد المُعينِ الملّوحيّ وأسماءَ الحمصيّ سنة ١٩٧٠م .

٣- مختاراتُ ابنِ الشّجَريّ، وقد نشرَهُ محمود حسن زناتي، ثمّ أعادَ نشرَه علي محمّد البجاوي سنة ١٩٧٤م .

- ومنْ كُتُبِ ابنِ الشّجَريّ المفقُودةِ بناءً على مَا اطّلعْتُ عليه في كُتُبِ التّراجمِ ممّنْ ترجَمَ لهُ، وكَتَبَ عَنْ آثارِهِ المفقُودةِ:

٤- الانتصار[3]، وهو ردٌّ على انتقادِ ابنِ الخشّابِ النّحويّ على الأمالي .

٥- شرحُ التّصريفِ الملّوكيّ[4] .

٦- شرحُ اللّمَعِ[5] .

٧- شرحُ لاميّةِ العربِ للشّنفرَى[6] .

رَحِمَ اللهُ ابنَ الشّجَريّ رحمةً واسعةً .

---

(٢) ينظر: السّابق ١/٣٦.

(٣) ينظر: السّابق١/ ٣٤.

(٤) ينظر: شذرات الذّهب ٤/١٣٢.

(٥) ينظر: السّابق ٤/١٣٢-١٣٤.

(٦) ينظر: السّابق.

(٧) ينظر: الخزانة ٣/٣٤١، ومقدّمة الأمالي الشّجريّة ١ / ٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني: كتابُ الأمالي الشَّجَريَّةُ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: الأمالي الشّجريّةُ بينَ كُتُبِ الأمالي.

المطلب الثّاني: منهجُ ابنِ الشّجريّ العام في أماليه.

المطلب الثّالث: المصادرُ التي اعتمد عليها ابن الشّجريّ في أماليه.

المطلب الأوّل: الأمالي الشَّجريَّةُ بينَ كُتُبِ الأمالي:

يُعدُّ كتابُ (أمالي ابن الشجري) من المصادرِ اللُّغويّة والأدبيّة التي تحمل صفةَ الموسُوعيّة؛ وذلك لكثرةِ ما جمع فيه ابنُ الشّجَريّ - رحمه الله - منْ آراءِ المتقدّمين والمتأخّرين، ومنْ آراءِ مَنْ عاصرَه كذلك من اللُّغويّين والنّحويين والأُدباء، ولاغروَ أنْ يحملَ هذا الكتابُ لقبَ أكبرِ كُتُبُ الأمالي: حَجْمًا ومادّةً، فقد ضمّ بين دفّتَيه (٨٤) أربعةً وثمانينَ مجلسًا في شتّى فنُونِ اللّغةِ والأَدَب، كما أنّه يُعَدُّ كذلك منْ أوائلِ المؤلّفات التي عالجتْ كثيرًا من الدّقائقِ اللُّغويّة بأسلوبٍ فَصيحٍ أخّاذٍ سَهْلِ العبارةِ بعيدٍ كلّ البُعْدِ عن التّعقيد؛ وهذا ما جعلَ الكتاب يحظَى بالشّهرَة وثناءِ العُلماءِ عليه، فها هُو ابو البركات الأنباريّ يقولُ عنه في تَرْجمةِ مؤلّفه: " وأَمْلى كتابَ الأَمالي، وهو كتابٌ نَفيسٌ، كثيرُ الفائدةِ، يَشْتَمِلُ على فُنُونٍ من عُلُومِ الأَدَبِ"[1].

ويقول ياقُوتُ الحَمَويّ في ترجمةِ ابنِ الشّجَريّ: " وصنّفَ الأماليّ، وَهُوَ أكبرُ تَصانيفه وأَمْتَعُها"[2].

أمّا ابنُ خلّكانَ فقدْ ذَكَرَ أنّ أماليَ ابنِ الشّجَرِي قدِ اشتَمَلَتْ على فوائدَ جَمّةٍ من فُنُونِ الأَدَبِ[1].

---

(١) نزهة الألباء ص ٤٠٤ .

(٢) معجم الأدباء ١٩/٢٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا، ولم يَنْفَكَّ المتأخّرونَ ممّنْ ترجمُوا للرّجُلِ من الثّناءِ على الكتابِ؛ بَلْ جعلَه خـــاتمةَ الإملاءِ على طريقةِ المتقدّمينَ[2]، بَلْ وجَعلَه البدايةَ الحقيقيّةَ للنّحوِ التّطبيقيِّ التّعليميِّ لمـــا احتَوَاهُ مِنْ كَمٍ هَـــائلٍ مِنَ الوُجُوهِ الإعرابيّةِ للشّواهدِ التي يَسُوقُها في كلّ مَجلسٍ[3].

هذا، ومن أَشْهَرِ ما أُلِّفَ في فَنِّ الإملاءِ في العربيّةِ غير الأمالي الشّجَريّةِ:

١- مجالسُ ثَعْلَبٍ (ت ٢٩١هـ)، بتحقيقِ الأستاذِ: عبدِ السّلامِ هارُونَ، وَقَدْ طُبِعَـــتْ غيرَ مرّةٍ بدارِ المعارفِ بمصر.

٢- أماليُّ اليزيديِّ (ت ٣١٠هـــ)، وقد نُشِرَتْ في حيدرَ أبادَ بالهندِ سنة ١٣٦٧هـــ.

٣- أماليُّ الزّجّاجيِّ (ت٣٤٠هـــ)، بتـــحقيقِ الأستـــاذِ: عبـــد السّلامِ هـــارُونَ، وَقَـــدْ طبعتْها المؤسسةُ العربيّةُ الحديثةُ بالقاهرةِ سنةَ ١٣٨٢هـــ.

٤- مجالسُ الزّجّاجيِّ (ت٣٤٠هـــ)، وَقَدْ نشرَها الأستاذُ: عبدُ السّلامِ هارونَ بالكويتِ سنةَ ١٩٦٢م.

٥- أماليُّ أبي عليٍّ القَاليِّ (ت ٣٥٦هـــ)، وَقَـــدْ طبعتْها دارُ الكُتُبِ المصـــريّةُ سنةَ ١٣٤٤هـــ.

٦- أماليُّ المُرْتَضَى (ت ٤٣٦هـــ)، واسمُها: غُرَرُ الفَوائدِ ودُرَرُ القَلائدِ، وقد نشرَها الأستاذُ: محمّد أبو الفضلِ إبراهيم بالقاهرةِ سنةَ ١٣٧٣هـــ.

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٥/٩٦.

(٢) كما يراه الأستاذ: مصطفى صادق الرافعي. ينظر: تاريخ آداب العرب ١/٣٢٧.

(٣) هذا رأي محقّقُ الأمالي فضيلةُ الدّكتورِ: محمود محمّد الطّناحيّ. ينظر: مقدمة الأمالي الشّجريّة ١/ ٧١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- أماليّ ابنِ الحاجِبِ (ت ٦٤٦هـ)، وقد نشرَها الدكتورُ: هادي حسن حمّودي ببيروتَ سنةَ ١٤٠٥هـ.

٨- أماليّ الشّهابِ الخَفَاجيّ (ت ١٠٦٩هـ)، واسمُها: طِرازُ المجالسِ، وقَدْ طبعتْها المطبعةُ الوهبيّةُ بمصرَ سنة ١٢٨٤هـ.

هذا، وقد ذَكَرَ الدُّكتورُ: محمود محمّد الطّناحي – رحمه الله - أنّ الأمالي الشّجريّةَ قَدْ فاقَتْ كُلَّ هذه الأمالي منْ حيثُ: الحَجْمُ، والمادّةُ، كما أنّها انْفَرَدَتْ بظاهرةٍ لم تُوجَدْ في غيرِها ممّا أُلّفَ في هذا الفنّ، وهي: ظاهرةُ التّأريخِ للمَجالسِ وإنْ لم تَطّرِدْ في كلِّ مجلسٍ[1].

المطلب الثّاني: منهجُ ابنِ الشّجريِّ العام في أماليه:

يقولُ حاجي خليفه في كَشْف الظّنون مُعَرّفًا بالتّأليف في فنّ الأمالي: الأمالي: هُوَ جَمْعُ إملاء، وَهُوَ أنْ يَقْعُدَ عالمٌ وحولَه تلامذتُه بالمحابرِ والقَراطيس، فيتكلّمُ العالمُ بما فَتَحَ اللهُ -سبحانَه وتعالى- عليه من العلْمِ، ويكتبُه التّلامذةُ، فيصيرُ كتابًا، ويسمّونَه: الإملاءَ، والأمالي، وكذلكَ كانَ السّلَفُ منَ الفُقَهاء والمحدّثينَ وأهلِ العربيّةِ وغيرِها في علومِهم، فاندرستْ لذهابِ العلْمِ والعُلَماءِ – وإلى اللهِ المصيرُ- وعلماءُ الشّافعيةِ يُسَمّونَ مثلَه: التّعليقَ[2].

وبما أنّ التّأليف في الأمالي يحملُ سمةَ ما يحضُرُ العالمَ المُمْلِيَ منْ ذخائرَ علميّةٍ استفادَها ممّا اكتسبَه منْ عُلُومِ مَنْ سبقَه فإنّ ابنَ الشّجريّ لم يكنْ صَوْتًا نَشَازًا في هذا الميدانِ، ولا أدلّ على ذلكَ ممّا ثبتَ عنه أنّهُ كانَ يُقْرِئُ أَمالي ثعلبٍ[3] (ت ٢٩١هـ)، كما كانتْ لدى الرّجُلِ نسخةٌ منْ أَمالي الشّريف المُرْتَضَى (ت ٤٣٦هـ) قد

(١) ينظر: مقدّمة الأمالي الشّجريّة ١ / ١٨٩.

(٢) ينظر ص ١٦١.

(٣) ينظر: مرآة الجنان ٣/٢٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استنسخها بخطّه[1] وإنْ لم يصرحْ بالنّقْل عنه او الإفادة منه؛ ولذا قالَ محقّقُ الأمالي الشّجَريّة : " والنّاظرُ في أمالي ابنِ الشّجَريّ يرَى مَشَابهَ واضحةً بينَها وبينَ أمالي المُرْتَضَى في الشّكْلِ العام، من حيثُ تقسيم الأمالي إلى مجالس، وتفريعُ المجالسِ إلى مسائلَ وفصولٍ، ثمّ تَعَدّى تأثرُ ابنِ الشّجَريّ الشّريفَ المُرْتَضَى في الشّكْلِ العام للأمالي إلى أنْ نَقَلَ شيئًا مِنْ كلامِهِ وشواهدِهِ: مُصَرّحًا، وغير مُصَرّحٍ... "[2].

امّا ما يتعلّق بإيراد تلكَ المجالسِ التي أشارَ إليها المحقّقُ فقد كانَ ابنُ الشّجَريّ يَستَهلّها غالبًا بِسَوْقِ مَسألةٍ نَحويّةٍ او صَرْفيّةٍ، او إعْرابِ آيةٍ قُرآنيّةٍ، او ذِكْرِ بيتٍ مِنَ الشّعْرِ، فمن ذلك قولُهُ بدايةَ المجلسِ الأوّلِ :"مسألةٌ: قالَ - أطَالَ اللهُ بقاءَه -: إنّما وَجَبَ بناءُ ما قبلَ ياءِ المتكلّمِ على الكَسْرَةِ؛ لأنّهم لو أعْرَبُوهُ لم تسلَمْ الياءُ مَعَ الضّمِّ والفتحِ؛ إذِ الضّمُّ يقتضي قلبَها إلى الواوِ، والفتحُ يقتضي قلبَها ألِفًا "[3]. وقولُهُ بدايةَ المجلسِ السّابعِ: " بابٌ: يشتملُ على تفسيرِ آيٍ من كتابِ اللهِ-تعالى- وتعريبِها: إعرابُ قولِه - عزّ وجلّ-: ((هذا يَومُ يَنْفَعُ الصّادقينَ صِدْقُهُمْ))[4] ..."[5]. وقولُهُ بدايةَ المجلسِ الرّابعِ عشرَ: " وهُوَ من القصيدةِ التي هذا البيتُ أوّلُها:

أيُّها الشّامِتُ المُعَيِّرُ بالدّ هرِ أأنتَ المُبَرّأُ الموفُورُ

(١) ينظر: مقدمة تحقيق أمالي الشّريف المرتضى ص ٢١.
(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق الأمالي الشّجريّة ص ١٩١.
(٣) الأمالي الشّجريّة ٣/١.
(٤) سورة المائدة من الاية (١١٩).
(٥) الأمالي الشّجَريّة ٦٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَمْ لديكَ العَهْدُ الوثيقُ مـــن الأيـــامِ بلْ أنتَ جاهلٌ مغرورُ "[1].

وقد كان ابن الشَّجَرِيِّ -رحمه الله- مَعَ هـــذا الحَشْدِ الكبيرِ مـــن الشَّواهدِ والمسائلِ والأقوالِ واعيًا لما يُورده ويناقشُه منها، وهـــذا ما يُشْعِرُ به القَـــارئَ في غيرِ ما موضعٍ منَ الكتابِ، وهـــو مما تنبَّهَ لـــهُ محقِّقُ الأمالي[2] – رحمه الله – كيفَ لا؟ ! وهو ممَّنْ مُتِّعَ بحواسِّهِ وجوارحِه، كما وَصَفَـــهُ بذلك الإمَـــامُ الذَّهبيُّ في تاريخ الإسلام . ومـــن الأمثلـــةِ على ذلـــكَ: قـــولُهُ في المجلـــس التَّاسِـــعِ والسِّـــتينَ: " وقـــد بسطتُ الكلامَ على (مَعْ) في الجُزء الثَّاني من هـــذه الأمالي "[3]. وكما في قولـــه في المجلـــسِ الثَّامِـــنِ والسَّبعينَ عند حديثه عن (أمَّا): " وقدْ ذكرتُها في موضعَينِ "[4].

المطلب الثَّالثُ: المصادرُ التي اعتمد عليها ابن الشَّجريِّ في أماليه :

إنَّ القارئَ لأمالي ابنِ الشَّجَرِيِّ ما أنْ يَنْظُرَ فيما احتـــواهُ الكتابُ من نَيِّفٍ وثمـــانينَ مجـــلسًا في شتَّى فنُـــونِ اللُّغـــةِ والأدَبِ ليدركُ تمامَ الإدراك أنَّ مؤلِّفَهُ قد جَعَلَ منهُ ميدانًا خَصْبًا لدراسةِ الآراءِ اللُّغويَّـــةِ بتنوُّعِ مُستوياتها: لغةً، ونحوًا، وصرفًا، وما كانَ ذلـــكَ ليَتِمَّ لعالمنا لولا ما حفَلَ بـــه الكتابُ منْ تلكَ المصـــادرِ الَّتي اعتمـــدَها الرَّجُلُ لتكـــونَ مـــادَّةَ الكتابِ الَّذي بـــينَ أيدينا، التي تمثَّلَتْ في تلكَ النُّقولِ المستفيضةِ عَـــنْ أعْـــلامِ اللُّغـــةِ العربيَّةِ مَـــعَ اختلافِ مدارسِهـــم ومناهجِهـــم، كسيبويـــه (ت ١٨٠)، والكسَـــائيِّ (ت ١٨٩هـــ)، والأخْفَـــشِ الأوســـطِ (ت٢١٥هـ)، والأصْمَعـــيِّ (ت ٢١٦هـــ)، والجَـــرْميِّ (ت ٢٢٥هـ)، وابنِ السِّكِّيـــتِ (ت ٢٤٤هـــ)،

(١) هذه القصيدة من الخفيف، وهي لعديّ بن زيد كما في ديوانه ص ٧٨.
(٢) الأمالي الشَّجَريَّة ١/١٣٧.
(٣) ينظر: مقدّمة الأمالي ص ١٩١.
(٤) الأمالي الشَّجَريَّة ٢/٥٨٥.
(٥) السابق ٣/١٣٤.

والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، والزَّجَّاج (ت٣١١هـ)، والسِّيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، والفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، والرُّمَّانيّ (ت ٣٨٤هـ)، وابن جِنِّي (ت ٣٩٢هـ)، والقاضي الجُرْجانيّ (ت ٣٩٢)، والرَّبَعِيّ (ت ٤٢٠هـ)، والثَّمانينيّ (ت ٤٤٢هـ)، وغيرهم ... وإنّ قيمةَ الكتابِ العلميّةَ لترتفعُ عندَما تكونُ تلكَ النُّقُولُ - وهي مادّةُ الكتابِ - عن كُتُبٍ مَفْقُودَةٍ[1]، ككُتُبِ ابي الحسَنِ الأخفشِ الأوسط (ت ٢١٥هـ)، وابي بَكْرِ بنِ الأَنْبَارِيّ (ت ٣٢٧هـ)، وكُتُبِ ابي عليٍّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، ومَا حكاهُ ابنُ الشَّجَرِيّ عنْ بعضِ المتقدِّمينَ مما ليسَ موجُوداً في كُتُبِهم التي وصلَتْنا، كتلكَ الآراء التي سَاقَها عن سيبويه والمبرِّد، ممّا ليسَ موجُوداً في الكِتَابِ ولا في مُؤَلَّفَاتِ المبرِّدِ المطبُوعةِ.

المبحث الثَّالث: القِراءاتُ في الأمالي الشَّجَرِيَّة، وفيه مطلبانِ:

المطلب الأوّل: احتجاجُ ابنِ الشَّجَرِيّ بالقراءاتِ في أَمَالِيه.

المطلب الثّاني: السِّماتُ العامّة للاستشهاد بالقراءات عند ابن الشّجري في اماليه.

المطلب الأوّل: احتجاجُ ابنِ الشَّجَرِيِّ بالقراءاتِ في أَمَالِيه:

ممّا لا شَكَّ فيه أنّ الدّراسات اللّغويّةَ التي دُوِّنَتْ ونَقَلَها الخَلَفُ عن السَّلَفِ إنّما وُضِعَتْ خدمةً للقُرآن الكَريم، ودفاعاً عنهُ، ولا أدلّ على ذلكَ من كَوْنِ بعضِ النّحويّينَ مَعْدُوداً منَ القُرّاءِ السّبْعَة، كابي عَمْرِو بن العلاء[2]، والكِسائيّ[1]، كما أنّ بعضَهم عُدّ منَ العَشَرَةِ، كابنِ ابي إسْحَاق[2].

(١) ينظر: مقدّمة الأمالي ص ١١٢.

(٢) ينظر: معرفة القرّاء الكبار ص ٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبناءً على ذلك فليس غريبًا أن تُنسب باكورةُ التأليف في علم القراءات إلى أمثال: يحيى بن يَعْمُرَ العَدْوانيّ[٣]، وأبي حاتم السِّجِسْتانيّ[٤] وغيرهم من اللُّغويين، فاللُّغةُ منذُ بدأ التدوينُ فيها لم تَزَلْ في خدمة القرآن الكريم وقراءاته، الأمرُ الذي جعل من القراءات القرآنية مصدرًا من مصادر الاستشهاد والتقعيد لدى علماء اللُّغة، يقول ابو عمرو الدانيّ: " وأئمةُ القُرّاء لا تعملُ في شيءٍ من حُرُوف القرآن على الأفشى في اللُّغة والأقيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل، والرّوايةُ إذا ثبتتْ عنهم لم يردّها قياسُ عربيّة، ولا فُشُوُّ لُغة؛ لأنّ القراءةَ سُنّةٌ متّبعةٌ يلزمُ قبولُها والمصيرُ إليها "[٥]. ويقولُ السّيوطيّ: " أمّا القرآنُ فكلُّ ما وَرَدَ أنّهُ قُرِئَ به جازَ الاحتجاجُ به في العربيّة سواءٌ كانَ متواترًا أم آحادًا أم شاذًا . وقد أطبقَ النّاسُ على الاحتجاجِ بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تخالفْ قياسًا معروفًا، بل ولو خالفتْهُ يُحتجُّ بها في مثلِ ذلكَ الحرفِ بعينه، وإنْ لمْ يجُزْ القياسُ عليه، كما يحتجُّ بالمُجمَعِ على وروده ومُخالفته القياسَ في ذلكَ الوارد بعينه ولا يُقاسُ عليه، نحو: استَحْوَذَ، ويَأْبَى. وما ذكرتُهُ من الاحتجاجِ بالقراءة الشّاذّة لا أعلمُ فيه خلافًا بينَ النُّحاة"[٦].

هذا، ولم يكنْ ابنُ الشّجَريّ-رحمه الله- بِدْعًا منْ أولئكَ الأعلامِ الّذينَ وَقَفُوا منَ القراءات هذا الموقف، فهو قد استشهدَ بالقراءات: المُتواترِ منها، والشّاذّ لما يُورِدُهُ منْ قضايا اللُّغة والنّحو

(١) ينظر: السّابق ص ٧٢.
(٢) ينظر: غاية النّهاية ٢/٣٨٦.
(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار ص٣٧.
(٤) ينظر: تاريخ التراث العربي ١/٩.
(٥) النّشر ١/١٦.
(٦) الاقتراح ص ٤٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والصرف، وكان في ذلك شارحًا وموجهًا لما تحتمله تلك القراءات من أوجه في العربية - وإن أخذ عليه في بعض المواطن من الكتاب تضعيفه بعض القراءات الشاذة، كما سيأتي - والأمثلة على احتجاجه بالقراءات كثيرة في الكتاب، فمن ذلك قوله: " ... والثالث: أنه استثناء من غير الجنس، كقولك: ما في الدار أحد إلا الخيام، وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب، وعلى ذلك أجمع القراء في قوله - تعالى -: ((مالهم به من علم إلا اتباع الظن))[1] ".

وقوله كذلك :" ووجه إجازة الفراء الفتح في (يوم ينفع) حمله الفعل على الفعل، والقياس يمنع من جوازه، وقد قرئ فيما شذ من القراءات السبع: ((هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم))[2]- بنصب (صدقهم) مع نصب (يوم) وإسناد (ينفع) إلى ضمير راجع إلى الله -سبحانه وتعالى-[3] ويحتمل نصب (صدقهم) ثلاثة أوجه ... "[4].

ومن تضعيفه للقراءات الشاذة قوله: " ... وعلى هذا قرأ يحيى بن يعمر[5]: " ((تماما على الذي أحسن))[6]. أي: هو أحسن، وهذا وإن كان قبيحا من حيث كان المحذوف ضميرا مرفوعا، وهو أحد ركني الجملة، فقد جاء مثله في الشعر ... "[7].

(١) سورة النساء من الآية (١٥٧) .
(٢) الأمالي الشجرية ١/١١٠.
(٣) سورة المائدة من الآية (١١٩).
(٤) ينظر: التبيان ١/٤٧٧، البحر المحيط ٨/٤٩٦، ولم تُنسَب لقارئ معيّن .
(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ١/٦٩.
(٦) ينظر: المحتسب ١/٦٤.
(٧) سورة الأنعام من الآية (١٥٤).
(٨) الأمالي الشجرية ١ /١١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثَّاني: السِّماتُ العامَّة للاستشهاد بالقراءات عند ابن الشَّجري في أماليه :

إنَّ النَّاظرَ في الأمالي الشَّجريَّة ليُدركُ أنَّ ابن الشَّجريِّ - رحمه الله - قد عُرِفَ بسِماتٍ عامَّةٍ غلبتْ عليه عندَ استشهادِه بالقراءاتِ بقسميْها: المتواترِ، والشَّاذِّ، وأذكرُ منها ما يأتي :

١- تقويتُهُ الأوجهَ التي تَردُ عليها القراءةُ، وذلكَ كما في قولِه: " ... ومِنْهُم مَنْ يُسقِطُ حركةَ ما قبلَ المحذوفِ، ويُلقي حركةَ المحذوفِ عليه، فيقولُ: ظلْتُ، ومسْتُ، يحرِّكُ الظَّاءَ والميمَ بكسرِ اللَّامِ والسِّينِ، وقرأَ قومٌ[1]: ((فَظِلْتُمْ تَفَكَّهُونَ))[2]..."[3] .

٢- دقَّتُهُ في سُلُوكِ منهجِ التَّوجيهِ عندَ الاستدلالِ بالقراءةِ، وذلكَ كما في قولِه عند توجيهِ نَصْبِ (جنَّاتٍ) ورفعِها من قولِه تعالى: ((... ومِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دانيةٌ وجنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ))[4]: " مَنْ نصبَ (جنَّاتٍ) عطفَها على (نَبَاتَ)، وقد رُوِيَ الرَّفْعُ عَنْ عاصمٍ على الابتداءِ بتقديرِ: ولهم جنَّاتٌ، ولا يجوزُ عطفُها على (قِنوانٌ)؛ لأنَّ الجنَّاتِ لا تكونُ من النَّخْلِ "[5].

٣- اجتهادُه في حَمْلِ القراءةِ على أحسنِ الوُجُوهِ وأجودِها، وذلكَ يدلُّ عليه قولُه في تَوْجيهِ قراءةِ مَنْ نَصَبَ

---

(١) وهي قراءة شاذَّة، قرأ بها: عبدُ الله بنُ مسعودٍ، والأَعْمَشُ، وغيرُهما . ينظر: تفسير القرطبي ٢٤٢/١١.

(٢) سورة الواقعة من الآية (٦٥).

(٣) الأمالي الشَّجريَّة ١ /١٤٦.

(٤) سورة الأنعام من الآية (٩٩).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٢٤.

(٦) الأمالي الشَّجريَّة ٣ /١٨٠-١٨١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(كلّ)[1] مـــــن قوله تعالى: ((إنّا كُلّ شيءٍ خلقناهُ بِقَدَرٍ))[2]: " وَخَطَرَ لي في نَصْبِ (كُلّ) وَجْهٌ مخالفٌ للوَجْهَينِ المَذْكُورَينِ، وَهُوَ أنْ يَكونَ قولُه:(كلّ شيءٍ) نَصْبًا على البَدَلِ من اسـم (إنّ)، وهو بَدَلُ اشتمَالٍ؛ لأنّ اللهَ - سبحانَه - مُحيـــطٌ بمخلوقاته، فيكونُ التّقْديرُ: إنّ كُلّ شيءٍ خلقناهُ بِقَدَرٍ، فيكونُ قولُه: (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً لشيءٍ، وقولُـه: (بِقَدَرٍ) متعلقًا بمحذوفٍ؛ لأنّهُ خَبَرُ (إنّ) " [3].

والله أعلم.

- **صُلْبُ البَحْثِ،وهو في مَوْقِفِ ابنِ الشَّجَرِيِّ مِنْ تَوْجِيهِ القِراءاتِ،وفيه أربعة مباحث :**

- **المبحث الأوّل: موقفُ ابنِ الشَّجَـرِيِّ مِنْ توجيـه القِراءاتِ في الأسمَـاءِ، وفيه ثلاثـة مطالب:**

المطلب الأول: موقفُ ابنِ الشَّجريِّ مِنْ تَوْجِيهِ القِراءَاتِ في الأَسْمَـاءِ المُعْرَبَـةِ، وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

المسألةُ الأُولى: المرفوعُ بينَ الخَبَرِيّةِ والبَدَلِيّةِ .

المسألةُ الثّانيةُ: (كلّ) بينَ الرّفْعِ والنّصْبِ .

المسألةُ الثّالثةُ: الاسمُ المَشْغُولُ عنه بينَ الرّفْعِ والنّصْبِ.

المسألةُ الرّابعةُ: الاسْمُ المَعْطُوفُ بينَ الرّفْعِ والنّصْبِ.

المسألةُ الخَامِسَةُ: (بينَ) بينَ الرّفْعِ والنّصْبِ.

(١) ينظر: الحديث عن هذه القراءة في ص ٢٠ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) سورة القمر من الآية (٤٩).

(٣) ينظر: الأمالي الشّجريّة ٢ /٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الأولى: المَرْفوعُ بينَ الخبريّة والبدليّة:

- توجيهُ القراءة، وموقفُ ابنِ الشّجريّ منه:

قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو قولَه جَلّ وعزّ: ((ما جئتمْ به السّحْرُ))[1]: السّحْرُ؛ بمدِّ الألِفِ[2]. وقَدْ أَوْرَدَ ابنُ الشّجريّ في هذه القراءة ثلاثَ تَوْجيهاتٍ[3]:

احدها: إبْدال (السّحْرُ؟) منْ (مَا) الاستفْهاميّة. ونَسَبَهُ لأبي عليّ الفَارِسيّ[4].

الثاني: انْ يكونَ (السّحْرُ ؟) خَبَرًا لمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ تقديرُه: أَهُوَ السّحْرُ؟

الثالث: او يكون (السّحْرُ ؟) مبتدا محذوف الخبر، وتقديره: السّحْرُ هو؟

هذا، وَقَدَ قوّى ابنُ الشّجَريّ قراءةَ الجُمْهُور: ((ما جئتمْ به السّحْرُ))[5] على الخبريّةِ لـ (مَا)

المَوْصُولَةِ[6] بدليلِ قراءةِ عبدِ الله: ((ما جئتمْ بِهِ سِحْرٌ))[7].

- مُنَاقَشَةُ التّوجيهِ والمَوْقِفِ:

قوله -تعالى-: ((مَا جِئْتُمْ بِهِ السّحْرُ))[1] قَرَأَهُ الجُمْهُورُ: (السِّحْرُ) بِهَمْزَةِ الوَصْلِ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَعَلَيْهِ

---

(١) سورة يونس من الآية (٨١).

(٢) على الاستفهام، وقرأ بها -ايضا- مجاهد وأصحابه، وابن القعقاع . ينظر: السّبعة ص ٣٢٨، والبحر المحيط ١٥٣/١٢.

(٣) ينظر: الأمالي الشّجَريّة ٥٤٩/٢.

(٤) ينظر: السّابق. وينظر راي ابي علي الفارسي في الحجة ٢٩٠/٤.

(٥) ينظر: بهمزة الوصل . ينظر: السّبعة ٣٢٨، والتّيسير ص ١٢٣.

(٦) ينظر: الأمالي الشّجَريّة ٥٥٠/٢.

(٧) قرأ بها عبدُ الله بنُ مَسْعُودٍ -رضي الله عنه - ينظر: مختصر ابنِ خالويه ص ٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تَكُونُ (مَا) مَوْصُولةً بمعنَى (الَّذِي)، وَ(جِئْتُمْ) صِلَتَها، و (السِّحْرُ) خَبرَها، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَقَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو وَمَنْ وَافَقَهُ: ((آلسِّحْرُ))؟ بِهَمْزَةِ الاستفهامِ، وعليهِ تَكُونُ (مَا) استِفْهَامِيَّةً مُبْتَدَاةً، وَجُمْلَةُ (جِئْتُمْ بِهِ) الخَبَرَ، والتَّقْدِيرُ: أَيُّ شيءٍ جِئْتُمْ بِهِ؟ وقولُه: ((آلسِّحْرُ))؟ فيه ثَلاثُ تَوْجِيهاتٍ أَجَازَها ابنُ الشَّجَرِيِّ، وهي :

١- أَنْ يكونَ بَدَلًا منْ (مَا) الاستفْهَامِيَّة، والتَّقْدِيرُ: آلسِّحْرُ جِئْتُمْ بِهِ؟ وَلِذَلِكَ أُعِيدَ مَعَهُ حَرْفُهُ -كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ- لأَنَّهُ إذا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ مُضَمَّنٌ معنَى حَرْفِ استِفْهَامٍ ذُكِرَ ذلكَ الحَرْفُ مَعَ البَدَلِ[٢].

وَهَذا التَّوجيهُ قَدْ نَسَبَهُ ابنُ الشَّجَرِيِّ لأبي عليٍّ الفَارِسِيِّ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو عليٍّ الفَارِسِيُّ عندَما قالَ مُعَلِّقًا على هذه القِرَاءَةِ: " قَوْلُ ابي عَمْرٍو: ((مَا جِئْتُمْ بِهِ آلسِّحْرُ))؟ (مَا) تَرْتَفِعُ فيه بالابْتِدَاءِ، وَ(جِئْتُمْ بِهِ) في مَوْضِعِ الخَبَرِ، والكَلامُ اسْتِفْهَامٌ يَدُلُّكَ على ذَلِكَ اسْتِقْلالُ الكَلامِ بِقَوْلِهِ: ((جِئْتُمْ بِهِ))، وَلَوْ كَانَتْ مَوْصُولَةً احْتَاجَتْ إلى جُزْءٍ آخَرَ"[٣].

٢- أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: أَهُوَ السِّحْرُ؟ وَمِمَّنْ أَجَازَهُ أَبُو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ[٤].

---

(١) سورة يونس من الآية (٨١).

(٢) ينظر: المساعد ٢/٤٣٨.

(٣) الحُجَّة ٤/٢٩٠.

(٤) ينظر: التبيان ٢/٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[illegible] أن يكون منصوباً محذوف الخبر، والتقدير: السحر ضوء ومحو أسماء مقروءة، وعلى: وأبو البقاء المنصرف.

وفي هذه القراءة توجيهان آخران وهما:

١- أن تكون (ما) استفهامية في محل نصب بفعل مضمر بعدها، وأن لها صدر الكلام، ويفسر بالفعل (جئتم) المضمر بعد، والتقدير: الكلام: أي شيء جئتم به، فالمنصوب بعده حينئذ من باب الاشتغال، وعلى أسماء القراء.

يقول السمين الحلبي: " ولو قرئ بنصب (السحر) على أنه بدل من (ما) بعد التقدير لكان له وجه، لكنه لم يقرأ به فيما علمت "[٣].

٢- أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) مبتدأ، و (جئتم به) صلتها، و (السحر) على وجهين المتقدمين من كونه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: الذي جئتم به هو السحر أو السحر هو، وجملة الاستفهام خبر لـ(ما) الموصولة، كما تقول: الذي جاءك أهو زيد أو أزيد هو، وهذا توجيه أبي حيان الأندلسي.

وقد منع مكي رحمه الله- كون (ما) موصولة على قراءة ابي عمرو، كما في توجيه ابي حيان، فقال: " ولا يجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي) على هذه القراءة؛ إذ لا خبر لها "[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٤٧٥.

(٢) ينظر: المشكل ١/٣٨٨.

(٣) ينظر: التبيان ٢/٣٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٤٧٥.

(٥) الدر المصون ٦/٢٩٠.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٢/١٣٣.

(٧) المشكل ١/٣٨٩.

وأَجَابَ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ عَمَّا ذَكَرَهُ مَكِّيٌّ بِأَنَّ خَبَرَ (مَا) المَوْصُولَةِ حِينَئِذٍ الجُمْلَةُ المُقَدَّرُ أَحَدُ جُزْأَيْهَا[1]، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَيَانِ التَّوْجِيهِ.

هذا، وَقَدْ قَوَّى ابنُ الشَّجَرِيِّ قِرَاءَةَ الجُمْهُورِ- كَمَا تَقَدَّمَ- فَأَوْرَدَ قَوْلَ ابي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ :" وَمَنْ قَالَ: ((مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ)) كَانَ (مَا) فِي قَوْلِهِ: ((مَا جِئْتُمْ)) مَوْصُولًا، و (جِئْتُمْ بِهِ) الصِّلَةَ، والهَاءُ المجرُورَةُ عَائِدَةٌ على المَوْصُولِ، وَخَبَرُ المُبْتَدَا الَّذِي هُوَ المَوْصُولُ (السِّحْرُ)، وَمِمَّا يُقَوِّي هَذَا الوَجْهَ مَا زَعَمُوا أَنَّهُ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللهِ: ((مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ))[2] "[3].

أَقُولُ: وَكِلْتَا القِرَاءَتَيْنِ مُتَوَاتِرَتَانِ، وَلَهُمَا مَا يُؤَيِّدُهُمَا مِنَ الأَوْجُهِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَئِمَّةُ اللُّغَةِ، مِمَّا يُقَوِّي القِرَاءَةَ بِهِمَا كِلْتَيْهِمَا دُونَ مَا يَدْعُو إِلَى تَرْجِيحِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى، واللهُ أعلمُ.

المسألة الثَّانية: (كُلّ) بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ:

- <u>توجيهُ القِرَاءَةِ، وموقفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ منه</u> :

قَرَأَ الجُمهُورُ قولَه -تعالى-: ((إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ))[4] بِنَصْبِ (كُلَّ)[5].

وَقَرَأَهُ أَبُو السَّمَّالِ بِالرَّفْعِ[6]. وَقَدْ أَوْرَدَ ابنُ الشَّجَرِيِّ فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ ثَلَاثَ تَوْجِيهَاتٍ[7] :

---

(١) الدُّرُّ المصون ٦/٢٥٠.

(٢) سَبَقَ تخريجُها ص ١٨.

(٣) الحُجَّة ٤/٢٩٢.

(٤) سورة القمر الآية (٤٩).

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٠/١١٢.

(٦) ينظر: المحتسب ٢/٣٥٠، وإعراب القراءات الشّواذّ ٢/٥٣٤.

(٧) ينظر: الأمالي الشّجَرِيّة ٢/٩١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوّل: أنْ يَكُونَ مفعولًا بهِ لِفعلٍ مَحذُوفٍ وُجُوبًا تَقديرُهُ (خَلَقْنا).

الثّاني: أنْ يَكُونَ مفعولًا بِـه للفعلِ المَذْكُورِ (خَلَقْنَاهُ) على كَوْنِ الهَاءِ ضَمِيرَ المَصْدَرِ، والتّقديرُ: إنّا كُلّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ خَلْقًا بِقَدَرٍ .

الثّالثُ: أنْ يَكُونَ (كُلّ) مَنْصُوبًا على البَدَلِ من اسم (إنّ)، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ؛ لأنّ اللهَ -سبحانَهُ- مُحِيطٌ بِمَخْلُوقَاتِه؛ وَتَقْدِيرُ الكَلامِ: إنّ كُلّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، وَقَوْلُهُ: (خَلَقْنَاهُ) صِفَةٌ لِشَيءٍ، وَقَوْلُهُ: (بِقَدَرٍ) مُتَعَلّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ (إنّ)، وَهُوَ رَأيٌ لابنِ الشّجَرِيّ، وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدَهُ[1].

مُنَاقَشَةُ التّوجِيهِ والمَوْقِفِ :

قَوْلُهُ - تعالى-: ((إنّا كُلّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ))[2] قَرَأَهُ الجُمْهُورُ بِنَصْبِ (كُلّ)، وَقَرَأَهُ أَبُو السّمّالِ بِرَفْعِهِ في الشّوَاذّ – كما تَقَدّمَ .

أمّا قِرَاءَةُ ابي السّمّال فَقَدْ وُجِّهَتْ بأنّ (كلٌ) مبتدأ، وَ(خَلَقْنَاهُ) صِفَةٌ لـ(كُلٌ) او لـ(شَيءٍ)، وَ(بِقَدَرٍ) مُتَعَلّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ[3].

وَأمّا قِرَاءَةُ النّصْبِ فَقَدِ اخْتَلَفَ النّحْوِيّونَ في تَوْجِيهِهَا على اقوالٍ، وَهِيَ :

الأوّلُ: أنْ تَكُونَ القِراءَةُ مِنْ بابِ الاشْتِغَالِ، وَعَلَيهِ فـ (كل) في الآيةِ مفعولٌ بِهِ لفعلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوبًا يُفَسّرُهُ المَذْكُورُ، والتّقْدِيرُ: إنّا خَلَقْنَا كُلّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، ثمّ اختلفُوا في الوَجْهِ الرّاجِحِ في (كُلّ) مِنَ الرّفْعِ أوِ النّصْبِ: فَجُمْهُورُ البَصْرِيّينَ يَرَونَ الرّفْعَ أَرْجَحُ، وَهَذا مَا نَقَلَهُ

(١) ينظر: السّابق ٢/٩٣.
(٢) سورة القمر الآية (٤٩).
(٣) ينظر: الدّرّ المصون ١٠/١٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ابنُ جنّي عنهم حيثُ يقولُ معلّقًا على قراءةِ النّصبِ: " الرّفعُ - هُنا- أقوى من النّصبِ، وإنْ كانتِ الجماعةُ

- يعني جمهورَ القرّاء- على النّصبِ؛ وذلكَ أنّهُ من مواضعِ الابتداءِ، فهوَ كقولكَ: زيدٌ ضربتُهُ، وهوَ مذهبُ صاحبِ الكتابِ[1] والجماعةِ؛ وذلكَ لأنّها جملةٌ وقعتْ في الأصلِ خبرًا عنْ مبتدإٍ في قولكَ: نحنُ كلُّ شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ، فهوَ كقولكَ: هندُ زيدٌ ضربَها، ثمّ تدخلُ (إنّ)، فتنصبُ الاسمَ، وبقيَ الخبرُ على تركيبِهِ الّذي كانَ عليهِ من كونِهِ جملةً من مبتدإٍ وخبرٍ"[2].

وقدْ نقلَ ابنُ الشّجريِّ إجماعَ البصريّينَ على اختيارِ الرّفعِ في الآيةِ، فقالَ: " أجمعَ البصريّونَ على أنّ رفعَهُ أجودُ؛ لأنّهُ لمْ يتقدّمْهُ ما يقتضي إضمارَ ناصبٍ "[3]. وهذا النّقلُ يُعارضُهُ ما ذهبَ إليهِ المبرّدُ -فيما حكاهُ عنهُ ابنُ جنّي[4] – ومنْ وافقَهُ منَ البصريّينَ الّذينَ رجّحوا قراءةَ النّصبِ على الرّفعِ في الآيةِ المتقدّمةِ، كابنِ مالكٍ[5]، وابنِ هشامٍ[6]، وابنِ عقيلٍ[7]، وخالدٍ الأزهريِّ[8]، وغيرِهِمْ[9]، كما سيأتي.

وذهبَ الكوفيّونَ إلى أنّ النّصبَ في الآيةِ أقوى منَ الرّفعِ، وهذا ما يدلُّ عليهِ قولُ ابنِ الشّجريِّ: "

(1) ينظر: الكتاب ١/١٤٨.
(2) المحتسب ٢/٣٥٠.
(3) الأمالي الشّجريّة ٢/٩٠-٩١.
(4) ينظر: المحتسب ٢/٣٥٠.
(5) ينظر :شرح التّسهيل ٢/١٤٢.
(6) ينظر: اوضح المسالك ٢/١١.
(7) ينظر: المساعد ١/٤١٧.
(8) ينظر: التّصريح ٢/٣٧٣.
(9) وقد اشارَ إلى ذلكَ فضيلةُ الدّكتور: إبراهيمُ بنُ سالمٍ الصّاعديّ. ينظر: التّوجيهات النّحويّة للقراءات الشّاذّة ٢/١٤١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال الكُوفيُّونَ: نَصْبُهُ أَجْوَدُ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَهُ عَامِلٌ نَاصِبٌ، وَهُوَ (إِنَّ)، فَاقْتَضَى ذَلِكَ إِضْمَارَ (خَلَقْنَا)، وَقَوْلُهُ: (خَلَقْنَاهُ) مُفَسِّرٌ لِلضَّمِيرِ [1].

ووافقهم مَكِّيٌّ، وَمَنْ تَقَدَّمَ آنِفًا مِنَ البَصْرِيِّينَ.

التَّوجِيهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (كُلَّ) مفعولًا بِهِ للفعلِ المَذْكُورِ (خَلَقْنَاهُ)، والتَّقْدِيرُ: إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ خَلْقًا بِقَدَرٍ، وعليه فالهاءُ في (خَلَقْنَاهُ) هِيَ المَصْدَرِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

هذا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ... وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ [2]

وَتَقْدِيرُهُ: لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُ دَرْسًا؛ وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ عَوْدُ الضَّمِيرِ لِلْقُرْآنِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ مِنْهُ تَعَدِّي العَامِلِ إِلَى الضَّمِيرِ وَظَاهِرِهِ مَعًا - كَمَا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ [4].

يَقُولُ ابنُ الشَّجَرِيِّ مُعَلِّقًا على هذا التَّوجِيهِ: "وَهذا القَوْلُ وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ بِهِ النَّصْبُ فِي (كُلَّ)، فَإِنَّهُ مُقْتَضٍ لِلْعُمُومِ فِي المَخْلُوقَاتِ أَنَّهَا كُلَّهَا لَدُنْ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ- لأَنَّ قولَه: (بِقَدَرٍ) يَتَعَلَّقُ فِي هَذَا الوَجْهِ بِخَلَقْنَا" [5].

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ (كُلَّ) مَنْصُوبًا على البَدَلِ مِن اسمِ (إِنَّ)، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، وَهذا رَأْيٌ لابنِ الشَّجَرِيِّ، وَهُوَ المُخْتَارُ -عِنْدَهُ- حَيْثُ يَقُولُ: " وَخَطَرَ لِي فِي نَصْبِ (كُلَّ) وَجْهٌ مُخَالِفٌ لِلْوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُه: (كُلَّ شَيءٍ) نَصْبًا على البَدَلِ مِن

---

(١) الأمالي الشَّجَرِيَّة ٢/٩١.

(٢) ينظر: المشكل ٢/٧٠١.

(٣) البيتُ مِنَ البسيطِ، ولمْ أَعْثُرْ على قائلِه . وَسُرَاقَةُ: رَجُلٌ مِنَ القُرَّاءِ هَجَا الشَّاعِرُ بِهذا البيتِ، فَوَصَفَهُ بالرِّيَاءِ وَقَبُولِ الرِّشْوَةِ والحِرْصِ عليها، كما يَحْرِصُ الذِّئْبُ على فريستِه. ينظر: لسان العرب مادة (سَرَقَ)، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧، وخزانة الأدب ٢/٣.

(٤) ينظر: الحجّة للفارسيّ ٢/٣٧٥،٢٤١.

(٥) الأمالي الشَّجَرِيَّة ٢/٩٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اسمِ (إنّ)، وهُوَ بَدَلُ الاشْتِمَالِ؛ لأنّ اللهَ -سبحانَهُ- مُحِيطٌ بمَخْلُوقَاتِهِ؛ فيَكُونُ التّقْدِيرُ: إنّ كُلّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، فيَكُونُ قَوْلُهُ: (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً لِشَيءٍ، وقَوْلُهُ: (بِقَدَرٍ) مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ؛ لأنّهُ خَبَرُ (إنّ)"[1].

الرّابِعُ: أنّ النّصْبَ والرّفْعَ لـ (كُلّ) في الآيَةِ المُتَقَدِّمَةِ كِلاهُما سِيّان؛ لاستِواءِ المعنى فيهِما بلا مُرَجِّحٍ، وهُوَ رأيُ الرّضِيّ حيثُ يَقُولُ: " والمِثالُ الّذي أوْرَدَهُ المُصَنِّفُ مِنَ الكِتابِ العَزِيزِ - أعْنِي قَوْلَهُ -تَعالى-: ((إنّا كُلّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ))[2] لا يَتَفاوَتُ فيه المَعْنى ... سواءٌ جَعَلْتَ الفِعْلَ خَبَرًا أوْ صِفَةً، فَلا يَصْلُحُ إذَنْ للتّمْثِيلِ؛ وذَلِكَ لأنّ مُرادَهُ -تعالى- بِكُلّ شَيءٍ: كُلُّ مَخْلُوقٍ، تَصَبْتَ (كُلّ) أوْ رَفَعْتَهُ، وسَواءٌ جَعَلْتَ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً مَعَ الرّفْعِ، أوْ خَبَرًا عَنْهُ ..."[3].

هذا، وقَدْ رَجّحَ كَثِيرٌ مِنَ النّحْوِيّينَ ومُعْرِبي القُرآنِ الكَرِيمِ قِراءَةَ الجُمْهُورِ بِنَصْبِ (كُلّ)، وهُوَ الصّحِيحُ؛ ولِذا قالَ مَكّيّ: " وقَدْ أجْمَعَ القُرّاءُ على النّصْبِ في (كُلّ) على الاخْتِيارِ فِيهِ عِنْدَ الكُوفِيّينَ؛ لِيَدُلّ ذلكَ على عُمُومِ الأشْياءِ المَخْلُوقاتِ أنّها للهِ، بِخِلافِ مَا قَالَهُ أهْلُ الزّيْغِ[4]: إنّ ثَمّ مَخْلُوقَاتٍ لِغَيرِ اللهِ - تعالى اللهُ عَنْ ذلكَ- وقَوْلُهُ- تَعالى-: ((اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ))[5] يَرُدّ قَوْلَهُم.

وإنّما دَلّ النّصْبُ في (كُلّ) على العُمُومِ؛ لأنّ التّقْدِيرَ: إنّا خَلَقْنَا كُلّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، فـ(خَلَقْنَاهُ) تَأْكِيدٌ وتَفْسِيرٌ لِخَلَقْنَا المُضْمَرِ النّاصِبِ لـ(كُلّ)، وإذا حَذَفْتَهُ وأظْهَرْتَ

(١) السّابق ٢/٩٣.

(٢) سورة القمر الآية (٤٩).

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/٤٦٣.

(٤) يريدُ فِرْقَةَ القَدَرِيّةِ . ينظر: البحر المحيط ٢٠/١١٢.

(٥) سورة الرّعد من الآية (١٦)، وسورة الزّمر من الآية (٦٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوّلَ صارَ التّقديرُ: إنّا خلقْنا كُلّ شيءٍ بقدرٍ، فهذا لفظٌ عامٌّ يعمُّ جميعَ المخلوقاتِ"[1].

ويقولُ ابنُ مالكٍ: " فنصبُ (كُلّ شيءٍ) يرفعُ توهّمَ كونِ (خلقْناهُ) صفةً لـ (شيءٍ)؛ إذ لو كانَ صفةً لهُ لم يفسّرْ ناصبًا لما قبلَهُ، وإذا لم يكُنْ صفةً كانَ خبرًا، فتعيّنَ عمومُ خلقِ الأشياءِ بقدرٍ: خيرًا كانتْ، أو شرًّا، وهوَ قولُ أهلِ السّنّةِ. ولو قُرئَ: ((كُلّ شيءٍ)) بالرّفعِ لاحتملَ أنْ يكونَ (خلقْناهُ) صفةً مخصّصةً، وأنْ يكونَ خبرًا، فكانَ النّصبُ لرفعِهِ احتمالُ غيرِ الصّوابِ راجحًا"[2].

ولهذا ذكرَ السّمينُ الحلبيّ أنّ النّاسَ أوجبوا النّصبَ في الآيةِ المتقدّمةِ، لأنّ الرّفعَ يوهمُ ما لا يجوزُ على قواعدِ أهلِ السّنّةِ في العقيدةِ من أنْ يكونَ الشّيءُ الّذي ليسَ مخلوقًا للهِ لا بقدرٍ[3].

وحينئذٍ يجوزُ تخريجُ نصبِ (كُلّ) على قراءةِ الجمهورِ على أحدِ التّوجيهاتِ الثّلاثةِ الّتي قيلتْ فيها من كونِهِ بدلًا من اسمِ إنّ أوْ مفعولًا بهِ لفعلٍ مذكورٍ أوْ محذوفٍ، واللهُ أعلمُ.

المسألةُ الثّالثةُ: الاسمُ المشغولُ عنهُ بينَ الرّفعِ والنّصبِ:

- <u>توجيهُ القراءةِ، وموقفُ ابنِ الشّجريّ منهُ:</u>

قرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو قولَهُ- تعالى-: ((والقمرَ قدّرْناهُ منازلَ))[4] برفعِ (والقمرُ)، وقرأَ الباقونَ بنصبِهِ[5].

---

(١) المشكل ٢/٧٠١-٧٠٢.

(٢) شرح التّسهيل ٢/١٤٢.

(٣) ينظر: الدّرّ المصون ١٠/١٤٦.

(٤) سورة يس من الآية (٣٩).

(٥) فكلتاهما متواترتان. ينظر: السّبعة ص ٥٤٠، والحُجّة ٦/٣٩، والتّيسير ص ١٨٤، والنشر ٢/٣٥٣، والإتحاف ٢/٤٠٠-٤٠١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَقَدْ وَجَّهَ ابنُ الشَّجَرِيِّ الرَّفْعَ على الابْتِدَاءِ، وَوَجَّهَ النَّصْبَ على أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، وَهِيَ[1] :

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا على الاشْتِغَالِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالعَطْفِ على خَبَرِ المُبْتَدَإِ السَّابِقِ، وَهُوَ الفِعْلُ (تَجْرِي).

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مَعْطُوفٍ على فِعْلٍ مَفْهُومٍ مَأْخُوذٍ مِنَ المَصْدَرِ الصَّرِيحِ، وَهُوَ التَّقْدِيرُ المذكور في قَوْلِهِ -تعالى-: ((ذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ))[2]، أي: ذلك أَنْ قَدَّرَهُ العَزِيزُ العَلِيمُ، وَقَدَّرَ القَمَرَ . وَجُمْلَةُ (قَدَّرْنَاهُ) مُسْتَأْنَفَةٌ . وَهُوَ رَأْيٌ لابنِ الشَّجَرِيِّ، وَهُوَ المُخْتَارُ -عِنْدَهُ- في تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ.

وَقَدْ قَوَّى ابنُ الشَّجَرِيِّ قِراءةَ الرَّفْعِ؛ لأَمْرَينِ[3] :

أحدهما: مُرَاعَاةً لما سَبَقَهُ، وَهُوَ قولُه -تعالى-: ((والشَّمْسُ تجري لمستقر لها ...))[4].

والآخر: أَنَّ الفِعْلَ (قَدَّرَ) في الأَصْلِ يَتَعَدَّى لمَفْعُولٍ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ، وَيَتَعَدَّى للثَّانِي بالحَرْفِ، والتَّقْدِيرُ: قَدَّرْنَا لَهُ مَنَازِلَ، وَعَلَيهِ فَلَا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ مَعَ القَمَرِ معنًى.

---

(١) ينظر: الأمالي الشَّجريَّة ٢/٨٨-٩٠.

(٢) سورة يس من الآية (٣٨).

(٣) ينظر: السَّابق ٢/٨٩.

(٤) سورة يس من الآية (٣٨).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• مُنَاقَشَةُ التَّوجيه والموقف :

قَوْلُهُ -تعالى-: ((والقَمَرَ قدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)): قرأه ابنُ كثير ونَافِعٌ وأبو عَمْرٍو: ((والقَمَرُ)) بالرَّفْعِ . وقرأه باقي السَّبْعَةِ، وهُمْ: عاصِمٌ، وابنُ عامِرٍ، وحَمْزَةُ، والكسائيُّ ((والقَمَرَ)) بالنَّصْبِ - كما تقدَّم.

أمَّا قراءةُ الرَّفْعِ فواضحةٌ. وأمَّا قراءةُ النَّصْبِ، فقَدْ أوْرَدَ فيها ابنُ الشَّجَرِيِّ الثَّلاثَةَ التَّوجيهاتِ المُتقدِّمَةَ، وهي :

الأوَّل: النَّصْبُ على الاشْتِغَالِ.

الثَّاني: النَّصْبُ بالعَطْفِ على عَجُزِ الآيَةِ التي قَبْلَها، وهي قَوْلُهُ -تعالى-: ((والشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لها))[1] . وهذانِ التَّوْجيهانِ قَدْ أجازَهُمَا أبُو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ في تَخْرِيجِ قِراءَةِ النَّصْبِ؛ وذلكَ لِتَقَدُّمِ جُمْلَةٍ ذاتِ وَجْهَيْنِ، وقَدْ حَكَى الأوَّلَ مِنْهُمَا - وهُوَ النَّصْبُ على الاشْتِغَالِ - عن سِيبَوَيْهِ؛ إذْ يَقُولُ: "وَمَنْ نَصَبَ فَقَدْ حَمَلَهُ سِيبَوَيْهِ على: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ"[2]. قالَ -يَعْنِي سِيبَوَيْهِ-: وهُوَ عَرَبِيٌّ"[3].

ويَجُوزُ في نَصْبِهِ وَجْهٌ آخَرُ، وهُوَ أنْ تَحْمِلَهُ على (نَسْلَخُ)[4] الَّذِي هُوَ خَبَرُ المُبْتَدَإِ على مَا أجَازَهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ - وعَمْرًا أكْرَمْتُهُ[5]، على أنْ تَحْمِلَهُ مَرَّةً على الابْتِدَاءِ، ومَرَّةً على الخَبَرِ الَّذِي هو جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ،

(١) سورة يس من الآية (٣٨).

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٨/١.

(٣) ينظر: السَّابق.

(٤) يريدُ: نظيرَ الفعلِ الَّذي هو خَبَرُ المبتدإِ مِنْ قَوْلِهِ -تعالى- في السُّورة نفسِها من الآية (٣٧): ((وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)). ينظر: الحجة: ٣٩/٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٩١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بـ(تجري) من قوله: ((والشمس تجري لمستقرٍّ لها))[1]. ((والقمر قدرناه))[2].

الأول: وهذان التوجيهان اللذان ذكرهما الفارسيّ في قراءة النصب هما ظاهر كلام سيبويه في كتابه[4]، وإن لم يورد هاتين الدراءتين، أو يصرّح بجواز التوجيهين المتقدّمين في تخريج هذه القراءة. وهذا الذي قدّمت يردّ ما ذهب إليه ابن الشجري من أنّ سيبويه لم يعتدّ بالفعل (تجري)، وأنّه حمل نصب (والقمر) على الاشتغال فقط، وهذا ما يدلّ عليه قولُ ابن الشجري: " فكأنّ سيبويه لم يعتدّ بذكر (تجري)، فنصب بعد ذكر الجملة المبتدئية، كما تقول مبتدئًا: زيدًا ضربتُه، فتنصبُه وإن لم يتقدّمه فعلٌ "[5]. وقد وهذا أكّد ابنُ الشجريّ هذا المعنى فأعادَه في قوله - عند ترجيح قراءة الرفع: " ... ألا ترى أنّ سيبويه لم يعتدّ بالفعل الذي هو (تجري)، وحمل نصب (القمر) على قولك: زيدًا ضربتُه "[6].

الثالث: رأيٌ لابن الشجريّ اختارَه في توجيه قراءة النصب، وهو أن تكون النصبُ بفعلٍ مقدّرٍ مأخوذٍ من المصدر الصريح في قوله-تعالى- في الآية التي قبلها: ((ذلك تقدير العزيز العليم))[7]، وهذا الفعلُ المقدّرُ معطوفٌ على فعلٍ متوهّمٍ مأخوذٍ من ذلك المصدرِ الصريحِ، وتقدير الكلام:

---

[1] سورة يس من الآية (٣٨).
[2] سورة يس من الآية (٣٩).
[3] الحجة ٥/٢٠٠.
[4] ينظر الكتاب ١/٨٨، ١٤٨.
[5] أمالي الشجرية ٢/٢٥٠.
[6] أمالي الشجرية ٢/٢٥٠.
[7] سورة يس من الآية (٣٨).

ذلكَ أنْ قَدَرَهُ العزيزُ العليمُ، وقَدَرَ القمرَ . وجُمْلَةُ (قَدَّرْنَاهُ) مُسْتَأنَفَةٌ، يقولُ ابنُ الشجريِّ: " ... فالناصبُ للقمرِ فعلٌ مُقَدَّرٌ معطوفٌ على الفعلِ الذي انسبكَ منهُ ومنْ (أنْ) المصدرُ الذي هوَ: التقديرُ، فالقمرُ داخلٌ بالعطفِ في صلةِ التقديرِ، فكأنَّهُ قالَ: ذلكَ أنْ قَدَّرَهُ العزيزُ العليمُ، وقَدَّرَ القمرَ، أي: قَدَّرَ جريانَ القمرِ، ثمَّ استأنفَ الجملةَ التي بعدَهُ، فقالَ: قَدَّرْنَاهُ منازلَ، أي: قَدَّرْنَا لهُ منازلَ، وحُذِفَتِ اللامُ هاهُنا- كما حُذِفَتْ منْ قولِهِ: ((ويَصُدُّونَ عنْ سبيلِ اللهِ ويَبْغُونَها عوجًا))[1]، أي: ويَبْغُونَ لها عوجًا، فعلى هذا التقديرِ الذي قَدَّرْتُهُ لا يكونُ (قَدَّرْنَاهُ) مُفَسِّرًا لناصبِ القمرِ، بلْ يكونُ جُمْلَةً مُسْتَأنَفَةً في استئنافِها التخلُّصُ منْ كونِ الفعلِ المُفَسِّرِ مُتَعَدِّيًا بالجارِّ، فتأمَّلْ ما قَرَّرْتُهُ في هذا الفصلِ؛ فهوَ مِمَّا خَطَرَ لي "[2].

أقولُ: ولَيسَ على هذا التوجيهِ الذي ذكرَهُ ابنُ الشجريِّ أيُّ دليلٍ، كما أنَّ فيهِ منَ الضعفِ والتكلُّفِ ما لا يَخفَى، كما أنَّ ما ذهبَ إليهِ -رحمه اللهُ- منْ ترجيحِ قراءةِ الرفعِ مردودٌ بتواتُرِ القراءتينِ منْ جهةٍ، فلا مجالَ لترجيحِ إحداهُما على الأُخرَى، وبما ذكرَهُ أهلُ الصناعةِ منِ استواءِ الرفعِ والنصبِ إذا عُطِفَ على جُمْلَةٍ ذاتِ وجهينِ منْ جهةٍ أُخرَى، كما في قولِهم: زيدٌ ضربتُهُ، وعمرٌو أكرمتُهُ - وعمرًا أكرمتُهُ . يقولُ سيبويهِ: " هذا بابٌ يُحمَلُ فيهِ الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليهِ الفعلُ مرةً، ويُحمَلُ مرةً أُخرَى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعلِ، أي ذلكَ فعلتَ جازَ، فإنْ حملتَهُ على الاسمِ الذي بُنِيَ عليهِ الفعلُ كانَ بمنزلتِهِ إذا بنيتَ عليهِ الفعلُ مُبتدأً، يجوزُ فيهِ ما يجوزُ فيهِ، إذا قلتَ: زيدٌ لقيتُهُ، وإنْ حملتَهُ على الذي بُنِيَ على الفعلِ اختيرَ فيهِ النصبُ، كما اختيرَ فيما قبلَهُ، وجازَ فيهِ ما جازَ في الذي قبلَهُ، وذلكَ قولُكَ: عمرٌو لقيتُهُ وزيدٌ كلَّمتُهُ - إنْ

(١) سورة إبراهيم من الآية (٣).

(٢) الأمالي الشجريّة ٢/٩٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حَمَلْتَ الكَلامَ عَلَى الأَوّلِ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الآخِرِ قُلْتَ: عَمْرٌو لَقِيتُهُ، وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ "[1].

وَلِذَا قَالَ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ - مُعَلِّقًا عَلَى القِرَاءَتَينِ المُتَقَدِّمَتَينِ -: " وَالوَجْهَانِ - يعني الرَّفْعَ، وَالنَّصْبَ - مُسْتَوِيَانِ؛ لِتَقَدُّمِ جُمْلَةٍ ذَاتِ وَجْهَينِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ((وَالشَّمْسُ تَجْرِي ...))[2]، فَإِنْ رَاعَيْتَ صَدْرَهَا رَفَعْتَ؛ لِتَعْطِفَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى مِثْلِهَا، وَإِنْ رَاعَيْتَ عَجُزَهَا نَصَبْتَ؛ لِتَعْطِفَ فِعْلِيَّةً عَلَى مِثْلِهَا" . واللهُ أَعْلَمُ.

المسألةُ الرَّابعةُ: الاسمُ المَشْغُولُ عنه بينَ النَّصْبِ والرَّفْعِ:

* <u>توجيهُ القِراءَةِ، وموقفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ منه</u> :

قَرَأَ عَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيرِ، وَأَبَانُ بنُ عُثْمَانَ[3] قَوْلَهُ -تَعَالَى-: ((يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا))[4] بِرَفْعِ (الظَّالِمِينَ)[5].

وَقَدْ أَوْرَدَ ابنُ الشَّجَرِيِّ فِيهَا تَوْجِيهًا وَاحِدًا، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ (الظَّالِمُونَ) مَرْفُوعًا بِالابْتِدَاءِ، وَجُمْلَةُ (أَعَدَّ لَهُمْ ...) خَبَرُهُ .

---

(1) ينظر: الكتاب ٩١/١.

(2) سورة يس من الآية (٣٨).

(3) هو أبو سعيد، أَبَانُ بنُ عثمان بنِ عَفَّانَ الأَمَوِيُّ المدنيُّ، رَوَى عن أَبيه، وزَيْدِ بنِ ثابت، وروى عنه ابنُه عبدُ الرَّحمن، والزُّهْرِيُّ، توفي سنة ١٠٥هـ. تنظر ترجمتُه في: سير أعلام النبلاء ٩٨/٤، والأعلام ٢٧/١.

(4) سورة الإنسان الآية (٣١).

(5) وهي قراءةٌ شاذَّةٌ . ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٦٦، والمحتسب ٤٠٦/٢، والبحر المحيط ١٦١/٨.

وقد رد ابن الشجري على من ذهب إلى مخالفتها لخبر المبتدأ، وأشار إلى المضمر عليها.

* مناقشة التوجيه والموقف:

قوله تعالى: ((يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا))[1]. قرئ به في الشواذ: (الظَّالِمُونَ) بالرفع كما تقدم. وقد ذكر فيه ابن الشجري توجيها لقراءة برفع (الظالمين) على الابتداء، وخبره الجملة الفعلية بعده، وهذا ما يدل عليه قول الفراء: " ونحو كانت بعني (الظالمين) رفعا كان صوابا، كما قال: ((والشعراء يتبعهم الغاوون))[2]... "[3].

ويلزم على الأخذ بتوجيه الفراء أن يكون سياق الآية من قبيل عطف الجملة الاسمية، وهي جملة (والظالمون أعد لهم ...) على الجملة الفعلية قبلها، وهي جملة (يدخل من يشاء في رحمته)، الأمر الذي يلزم منه عدم تناسب المتعاطفين، ولذا ضعف ابن الشجري هذا التوجيه بقوله: " وأجاز الفراء أن يكون الرفع فيه بمنزلة الرفع في قوله: ((والشعراء يتبعهم الغاوون))[4]، وليس بمثل له؛ لأن قبل قوله: (والشعراء) جملة من مبتدإ وخبر، وقبل (الظالمين) جملة فعلية، فالرفع

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/١٨٧.
(٢) سورة الإنسان الآية (٣١).
(٣) سورة الشعراء الآية (٢٢٤).
(٤) معاني القرآن ٣/٢٢٠.
(٥) سورة الشعراء الآية (٢٢٤).
(٦) يريد قوله -تعالى-: ((يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ)) سورة الشعراء الآية (٢٢٣).

فَالرَّفْعُ في (الشُّعَرَاءِ) هُوَ الوَجْهُ - عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ لَكَ - وَالقُرَّاءُ مُجْمِعُونَ على الرَّفْعِ فِيهِ، والنَّصْبِ في (الظَّالِمِينَ) هُوَ الوَجْهُ"[1].

وَوَاضِحٌ أَنَّ ابنَ الشَّجَرِيِّ قَدِ اعْتَمَدَ في تَضْعِيفِ تَوْجِيهِ الفَرَّاءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ البَصْرِيُّونَ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ القِرَاءَةِ بِالرَّفْعِ؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِرَسْمِ المُصْحَفِ، وَلِلْقِرَاءَةِ المُجْمَعِ عَلَيْهَا، وَهذا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: " وَيَجُوزُ في العَرَبِيَّةِ رَفْعُ (الظَّالِمِينَ) بِالابْتِدَاءِ، وَالجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (أَعَدَّ لَهُم عَذَابًا) خَبَرُهُ.

وَرُوِيَ عَنِ الأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقْرَأُ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ بِمَعْمُولٍ بِهِ في القُرْآنِ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِخَطِّ المُصْحَفِ، وَلِلْقِرَاءَةِ المُجْمَعِ عَلَيْهَا "[2].

وَقَدْ سَبَقَهُ إلى ذلكَ الزَّجَّاجُ حَيْثُ يَقُولُ: " وَقُرِئَتْ: (وَالظَّالِمُونَ)، ولا أَرَى القِرَاءَةَ بها مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهما: خِلَافُ المُصْحَفِ.

والآخَرُ: إِنْ كَانَ يَجُوزُ في العَرَبِيَّةِ عَلَى أَنْ يَرْفَعَ (الظَّالِمِينَ) بالابْتِدَاءِ، وَالَّذِي بَعْدَ (الظَّالِمِينَ) خَبَرُ الابْتِدَاءِ، فَإِنَّ الاخْتِيَارَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ النَّصْبُ، يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَعْدَدْتُ لَهُ بُرًّا، فَيَخْتَارُونَ النَّصْبَ على مَعْنَى: وَبَرَرْتُ عَمْرًا، وَأَبَرُّ عَمْرًا أَعْدَدْتُ لَهُ بُرًّا، فَلا يَخْتَارُونَ لِلْقُرْآنِ إلا أَجْوَدَ الوُجُوهِ، وَهذا مَعَ مُوَافَقَةِ المُصْحَفِ"[3].

وَلَعَلَّ الأَقْرَبَ في المَسْأَلَةِ قَبُولُ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، لِمُوَافَقَتِهَا العَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَهُوَ المُوَافِقُ لِصَنِيعِ أَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ الَّذِي حَسَّنَ هذه القِرَاءَةَ

(١) الأمالي الشَّجريّة ٢/٨٧.
(٢) السَّابق ٢/٨٧.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٠٦.

حَيْثُ يَقُولُ: " وَقَرَأَ ابنُ الزُّبَيرِ وَأَبَانُ ...: (وَالظَّالِمُونَ) عَطْفَ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ على فِعْلِيَّةٍ، وَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ "[1]. واللهُ أَعْلَمُ.

المسألةُ الخَامِسَةُ: (بينَ) بينَ الرَّفْعِ والنَّصْبِ:

- <u>توجيهُ القِرَاءَةِ، وموقفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ منه</u>:

قَرَأَ الجُمْهُورُ قَوْلَهُ- تعالى-: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ))[2] بِرَفْعِ (بَيْنَكُمْ)[3]، وَقَرَأَهُ نَافِعٌ، والكِسَائِيُّ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: (بَيْنَكُمُ) بِالنَّصْبِ[4].

وَقَدْ وَجَّهَ ابنُ الشَّجَرِيِّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ على أنَّ (بَينُ) فَاعِلٌ للفِعْلِ (تَقَطَّعَ)، وَهذا رَاجِعٌ إلى أَنَّهُ كَانَ ظَرْفًا في الأَصْلِ ثُمَّ اتُّسِعَ فيه، فَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ المُتَصَرِّفَةِ، وَأُسْنِدَ الفِعْلُ إليه[5].

وَوَجَّهَ قِرَاءَةَ النَّصْبِ بِتَوْجِيهَيْنِ[6]:

أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ فَاعِلَ (تَقَطَّعَ) مُضْمَرًا فيه قَدْ دَلَّ عَلَيه مَا تَقَدَّمَ، وَتَقْدِيرُ الكَلامِ: لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ بَيْنَكُمْ، و (بينَ) ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ مَنْصُوبٌ.

الآخَرُ: أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ (تَقَطَّعَ) هُوَ (بَيْنَكُمْ)، وَإِنَّما بَقِيَ مَنْصُوبًا حَمْلًا لَهُ عَلَى أَغْلَبِ أَحْوَالِهِ في كَلامِهِمْ.

هذا، وَقَدْ جَوَّدَ ابنُ الشَّجَرِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - قِرَاءَةَ الرَّفْعِ؛ لِمُنَاسَبَتِهَا لمعْنَى الآيَةِ، وَأَجَازَ قِرَاءَةَ النَّصْبِ[7].

---

(١) البحر المحيط ٢١/١٦١.

(٢) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(٣) ينظر: السَّبْعَة ص ٢٦٣، والحُجَّة ٣/٣٥٨-٣٥٩، والبحر المحيط ٩/٢٩٥-٢٩٦.

(٤) ينظر: المصادر السَّابقة.

(٥) ينظر: الأمالي الشَّجريَّة ٢/٥٩١.

(٦) ينظر: السَّابق ٢/٥٩٣.

(٧) ينظر: السَّابق ٢/٥٩٣-٥٩٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **مُنَاقَشَةُ التّوجيهِ والمَوْقِفِ :**

قَوْلُهُ- تعالى-: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ))[1] قَرَأَهُ جُمْهُورُ السَّبْعَةِ (بَيْنُكُمْ) بِالرَّفْعِ، وقرأه نَافِعٌ، والكِسَائِيُّ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بِالنَّصْبِ - كَمَا مَرَّ.

أَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فَفِيهَا التَّوْجِيهُ الَّذِي أَوْرَدَهُ ابنُ الشَّجَرِيِّ آنِفًا نَقْلًا عَنْ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، حَيْثُ يَقُولُ الفَارِسِيُّ: " وَاسْتُعْمِلَ هذا الاسْمُ - يَعْنِي (بَيْنَ) - على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُتَصَرِّفًا، كالافْتِرَاقِ.

وَالآخَرُ: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، فَالمَرْفُوعُ في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ)) هُوَ الَّذِي كَانَ ظَرْفًا، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ اسْمًا.

وَالدَّلِيلُ على جَوَازِ كَوْنِهِ اسْمًا قَوْلُهُ: ((وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ))[2] وَ: ((هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ))[3] . فَلَمَّا اسْتُعْمِلَ اسْمًا في هَذِهِ المَوَاضِعِ جَازَ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ الفِعْلُ الَّذِي هُوَ (تَقَطَّعَ) في قَوْلِ مَنْ رَفَعَ .

وَيَدُلُّ على أَنَّ هذا المَرْفُوعَ هُوَ الَّذِي اسْتُعْمِلَ ظَرْفًا: أَنَّهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الَّذِي هُوَ ظَرْفٌ اتُّسِعَ فيه، أَوْ يَكُونَ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هذا القِسْمَ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ يَصِيرُ: لَقَدْ تَقَطَّعَ افْتِرَاقُكُمْ . وَهذا - مَعَ بُعْدِهِ عَنِ القَصْدِ - خِلافُ المَعْنَى المُرَادِ؛ ألا تَرَى أَنَّ المُرَادَ: لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَتَأَلَّفُونَ عَلَيْهِ...

(١) سورة الأنعام من الآية (٩٤).
(٢) سورة فصّلت من الآية (٥).
(٣) سورة الكهف من الآية (٧٨).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَمِثْلُ (بَيْن) في أَنَّهُ يَجْرِي في الكَلامِ ظَـرْفًا، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ اسْمًا: (وَسْـطَ) السّاكِنُ العَيْنِ؛ أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: جَلَسْتُ وَسْـطَ القَوْمِ، فَتَجْعَلَهُ ظَـرْفًا، لا يكونُ إلا كَذلِكَ، ثُمَّ استَعْمَلُـوهُ اسْمًا في نَحْوِ قَوْلِ القَتّالِ[1]:

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْطٍ بَعْدَمَا ... هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يا بَنِي جَوّابِ[2]

... وَحَكَى سِيبَوَيهِ: هُوَ أَحْمَرُ بَينِ العَيْنَينِ[3] "[4].

وَوَاضِحٌ مِنْ نَصِّ الفَارِسِيِّ أَنَّهُ يُرَجِّحُ كَـوْنَ (بَينُ) عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْـعِ مِـنْ قَبِيـلِ الظُّرُوفِ الّتِي اتّسَعَ العَرَبُ في اسْتِعْمَالِها، فَصَارَتْ كَالأَسْمَاءِ المُتَصَرِّفَةِ، وَأُسْنِدَ إِلَيْهَا الفِعْلُ.

وَأَمّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَفِيهَا التَّوْجِيهانِ المُتَقَـدِّمَانِ اللّذَانِ نَقَلَهُمَا ابنُ الشَّجَرِيِّ عَنِ ابي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، وَيَدُلُّ عليهِمَا قَولُ الفَارِسِيِّ: " فَأَمَّا مَنْ قَالَ: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)) فَفِيهِ مَذْهَبَانِ:

احدهُما: أَنَّهُ أَضْمَـرَ الفَاعِلَ في الفِعْـلِ، وَدَلَّ عَلَيهِ ممَّـا تَقَـدَّمَ في قَوْلِه: ((وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ))[5]؛ أَلا تَرَى أَنَّ هَـذا الكَلامَ فِـيهِ دَلالَةٌ عَلَى التَّقَاطُـعِ والتَّهَاجُرِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ المُضْمَرَ هُوَ الوَصْلُ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ بَيْنَكُمْ ...

---

(١) هو القَتّال الكلابيُّ، شَاعِـرٌ إِسْلامِيٌّ، عَـاشَ في عَصْـرِ بني أُمَيَّةَ، وَقَـدِ اختُلِفَ في اسمِه واسمِ أَبِيه، والقَتّالُ لَقَبٌ لَهُ؛ لِشِدَّةِ فَتْكِه، وَلَمْ تُشِرِ المَصَادِرُ إلى زَمَنِ وِلادَتِه أو وَفَاتِه. ينظر: الشِّعر والشُّعراء ٧٠٥/٢ وما بعدها، والأغاني ٩١/٢٤ وما بعدها، والموسوعة العربيّة ٢٣٥/١٥.

(٢) البيتُ منَ الكَامِلِ . قُرَيْطٌ: بَطْنٌ مِنْ كِلاب، والبيتُ في ديوانِ القَتّالِ الكِلابيِّ ص ٣٦. وينظر: الخصائص ٢ /٣٦٩، واللِّسان مادّة (وسط).

(٣) ينظر: الكتاب ١٩٥/١.

(٤) ينظر: الحُجّة ٣٥٧/٣-٣٥٩.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمذهب الآخر: انتصاب البين في قوله: ((لقد تقطع بينكم)) على شيء يقوله أبو الحسن - يعني الأخفش - وهو أنه يذهب إلى أن قوله: ((لقد تقطع بينكم)) إذا نصب يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام..."[1].

ويفهم من كلام الفارسي المتقدم أن الأخفش يرى أن الظرف (بين) معرب منصوب على تقديره - وهو الأقرب - خلافا لما نقله أبو حيان عن الأخفش من أنه مبني؛ لإضافته إلى مبني[2].

- ومن التوجيهات الأخرى التي قيلت في قراءة النصب :

- أن (بين) منصوب على الظرفية، وفاعل (تقطع) هو التقطع، بتقدير: لقد وقع التقطع بينكم، وهو رأي الزمخشري[3].

واعترض عليه أبو حيان بأنه لا يجوز أن يتحد الفعل والفاعل في شيء واحد من غير فائدة، فلا تقول: قام القائم، ولا قعد القاعد، وإذا أسند الفعل إلى مصدره: فإما أن يسند إلى مصدره الصريح من غير إضمار، فيلزم حذف الفاعل، وإما أن يسند إلى ضميره، فيلزم منه فساد المعنى؛ لضرورة التقدير: تقطع التقطع، وإذا تقطع تقطع بينهم حبل الوصل، وهذا ضد المقصود من الآية[4]. وقد ذكر أن الزمخشري يرى هذا الإعراب بتقدير: لقد وقع التقطع بينكم، فلا يلزم منه ما ذكره أبو حيان.

[1] الحجة في معاني القرآن.
[2] ينظر: الحجة ٢/٣٥٩-٣٦٠.
[3] ينظر: البحر المحيط ٤/٢٩٦.
[4] ينظر: الكشاف ١/٣٧.
[5] ينظر: البحر المحيط ٤/٢٩٦.

٢- أَنَّ فَاعِلَ (تَقَطَّعَ) مَحْذُوفٌ، وَ (بَيْنَكُم) صِفَةٌ لِذَلِكَ الفَاعِلِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَقَدْ تَقَطَّعَ شَيءٌ أَوْ وَصْلٌ بَيْنَكُمْ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي البَقَاءِ العُكْبَرِيِّ[1].

٣- أَنَّ فَاعِلَ (تَقَطَّعَ) مَحْذُوفٌ، وَ (بَيْنَكُمْ) صِلَةٌ لِمَوْصُولٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُ الكَلَامِ: لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ رَأْيُ الكُوفِيِّينَ[2].

٤ - أَنَّ الفَاعِلَ مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى الاتِّصَالِ الدَّالِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (شُرَكَاءُ)؛ فَإِنَّ الشَّرِكَةَ تُشْعِرُ بِالاتِّصَالِ، وَالمَعْنَى: لَقَدْ تَقَطَّعَ الاتِّصَالُ بَيْنَكُمْ، وَ (بَيْنَكُمْ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَهُوَ رَأْيُ ابنِ عَطِيَّةَ[3]، وَعَدَّهُ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ أَحْسَنَ التَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قِيلَتْ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ[4].

٥- أَنَّ هَذِهِ القِرَاءَةَ دَاخِلَةٌ فِي بَابِ التَّنَازُعِ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الإِعْمَالِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الفِعْلَيْنِ (تَقَطَّعَ) وَ (ضَلَّ) قَدْ تَوَجَّهَا عَلَى قَوْلِهِ: ((مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)) مِنْ قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ))[5]، فَأَعْمَلَ الثَّانِي، وَهُوَ (ضَلَّ)، وَأَضْمَرَ فِي (تَقَطَّعَ) ضَمِيرَ (مَا)، وَهُمُ الأَصْنَامُ، وَالمَعْنَى: لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ، وَضَلُّوا عَنْكُمْ، كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ((وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ))[6]. وَهُوَ رَأْيُ أَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ الَّذِي قَالَ -مُعَلِّقًا عَلَيْهِ-: " وَهَذَا إِعْرَابٌ سَهْلٌ لَمْ يَتَنَبَّهْ لَهُ أَحَدٌ "[7].

---

(١) ينظر: التِّبيان ١/٢٥٤.

(٢) ينظر: الدُّرّ المصون ٥/٥١.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز ٢/٣٢٥.

(٤) ينظر: الدُّرّ المصون ٥/٥١.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(٦) سورة البقرة من الآية (١٦٦).

(٧) البحر المحيط ٩/٢٩٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومَعْلُومٌ أَنَّ هـذَا التَّوْجيه لأَبي حيَّانَ مُوَافقٌ لمَا يَرَاهُ البَصْـريُّونَ مـن اختيَار إعْمَـال الثَّاني، كَمَا هُـوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الكُوفيِّينَ يَخْتَارُونَ إعْمَالَ الأَوَّل، وعَلَى كـلا التَّقْديرَين يَكُونُ (بَيْنَكُمْ) منْصُوبًا بـ (تَقَطَّعَ) عَلَى الظَّرْفيَّة[1]، ولَعَلَّهُ الأَقْربُ في تَوْجيه قرَاءَة النَّصْب بأَيِّ المَذْهَبَين قيل.

وقَـدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ابنَ الشَّجَريِّ -رَحمَهُ اللهُ- يَرَى تَرْجيحَ قـرَاءَة الرَّفْع؛ لمُنَاسَبَتهَا للْمَعْنَى المُـرَاد مـن الآية، وَهذَا مَأْخُوذٌ منْ إيرَاده قَوْلَ أبي إسْحَاقَ الزَّجَّاج في آخر المَجْلس: " الرَّفْعُ أَجْوَدُ، ومَعْنَاهُ: لَقَدْ تَقَطَّعَ وصْلُكُمْ، والنَّصْبُ جائزٌ، والمَعْنَى: لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا كُنْتُمْ فيهِ منَ الشَّرِكَةِ بَيْنَكُمْ ... "[2].

أَقُولُ: ولكُلٍّ مـن القرَاءَتين مَـا يُقَوِّيه، سَـوَاءٌ مـن حَيْـثُ السَّنَـدُ بالتَّـواتُر أَمْ منْ حَيْثُ التَّخْـريجُ النَّحْويُّ الَّذي أَوْرَدَهُ أَهْلُ الصَّنَاعَة-كَمَا مَرَّ- وعَلَيه فَلا التفَاتَ لقَـوْلِ مَـنْ ذَهَـبَ إلى تَرْجيحِ إحْـدَى القرَاءَتَين على الأُخْرَى. واللهُ أَعْلَمُ.

المَطْلَبُ الثَّاني: مَوْقفُ ابنِ الشَّجَريِّ منْ تَوْجيـهِ القِراءاتِ في الأَسْمَـاءِ المبنيَّـةِ، وفيـهِ مَسْأَلَةٌ واحدَةٌ، وهِيَ: حَذْفُ العَائدِ المَرْفُوعِ:

- <u>توجيهُ القِرَاءَة، وموقفُ ابنِ الشَّجَريِّ منه</u> :

أَوْرَدَ ابنُ الشَّجَريِّ في ذلكَ قِرَاءَتَين[3]:

إحداهُما: قِرَاءَة رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ قَوْلَهُ - تَعَالَى-: ((مَثَلًا مَا بَعُوْضَةً))[4] برَفْعِ (بَعُوْضَةً)[1].

---

(1) ينظر: الدّرّ المصون ٥/٥٠-٥١.
(2) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٧٣، والأمالي الشّجَريّة ٢/٥٩٣.
(3) ينظر: الأمالي الشّجريّة ١/١١٢.
(4) سورة البقرة من الآية (٢٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والأخرى: قراءة يحيى بن يعمر قوله - تعالى-: ((تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ))[2] برفع (أَحْسَنُ)[3].

وقد ذكر فيهما توجيهًا واحدًا، وهو أن يكون رفع (بعوضةٌ) و(أحسنُ) على أنهما خبرا مبتدإ محذوف، وهو العائد على الموصول في كلتا القراءتين، والتقدير: (مثلًا ما هو بعوضةٌ)، و(تمامًا على الذي هو أحسنُ).

وقد ضعف -رحمه الله- هاتين القراءتين؛ لحذف العائد الواقع مبتدأ على الموصول في صلة غير (أيّ) دون أن تطول الصلة[4].

- مناقشة التوجيه والموقف :

إن الحديث عن هاتين القراءتين له ارتباط وثيق بما ذكره النحويون: البصريون، والكوفيون في مسألة حذف العائد المرفوع الواقع مبتدأ من صلة غير (أيّ) الموصولة، كما في قولك: جاءني الذي قائمٌ، بتقدير: الذي هو قائمٌ، فالبصريون لا يجيزون ذلك إلا بشروط ستة، وهي[5]:

أولها: ألّا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو بقائم.

وثانيها: ألّا يكون بعد أداة حصر، نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

---

(١) وهي قراءة الضحّاك، وقُطْرُب، وابن أبي عَبْلَة. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٢٢، والمحتسب ١/٤٥، والبحر المحيط ١/٣٣٦.

(٢) سورة الأنعام من الآية (١٥٤).

(٣) وهي قراءة الحسَن، والأعمَش، ويحيى بن وثّاب، وابن أبي إسحاقَ . ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٨٣، والمحتسب ١/٣٤٤، والبحر المحيط ٩/٤٨٩، والإتحاف ٢/٣٨.

(٤) ينظر: الأمالي الشجريّة ١/١١٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٨٥، وتوضيح المقاصد ١/٤٥٢، والمساعد ١/١٥٣، والتصريح ١/١٤٣.

وَثَالِثُهَا: أَلَّا يَكُونَ مَعْطُوفًا على غَيرِهِ، نحوُ: جَاءَني الَّذِي زَيْدٌ وَهُوَ فَاضِلانِ.

وَرَابِعُهَا: أَلَّا يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَيهِ غَيرُهُ، نحوُ: جَاءَني الَّذِي هُوَ وَزَيْدٌ فَاضِلانِ.

وَخَامِسُهَا: أَلَّا يَكُونَ خَبَرُهُ جُمْلَةً أَوْ شِبْهَ جُمْلَةٍ، نحوُ: جَاءَني الَّذِي هُوَ يُكْرِمُ ضَيْفَهُ، وَجَاءَني الَّذِي هُوَ في الدَّارِ.

وَسَادِسُهَا: أَنْ تَطُولَ الصِّلَةُ، كَمَا حَكَاهُ سِيبَوَيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا[1]؛ لِطُولِ الصِّلَةِ فِيهِ بِالجَارِّ وَالمَجْرُورِ وَالمَفْعُولِ. فَإِنْ لَمْ تَطُلِ الصِّلَةُ كَمَا في مِثْلِ: جَاءَني الَّذِي فَاضِلٌ، بِتَقْدِيرِ: الَّذِي هُوَ فَاضِلٌ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يَقَعُ إِلَّا في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ الَّتِي يَرَاهَا البَصْرِيُّونَ فَقَدْ ضَعَّفُوا القِرَاءَتَينِ المُتَقَدِّمَتَينِ[2]، وَقَدْ سَارَ ابنُ الشَّجَرِيِّ عَلَى نَهْجِهِمْ في تَضْعِيفِهِمَا حَيْثُ يَقُولُ: " ... كَمَا رُوِيَ عَنْ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ أَنَّهُ قَرَأَ: ((مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ))[3]، بِمَعْنَى: الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ، وَعَلَى هَذَا قَرَأَ يَحْيَى بنُ يَعْمَرَ: ((تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ))[4]، أَيْ: الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا مِنْ حَيْثُ كَانَ المحذُوفُ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا، وَهُوَ أَحَدُ رُكْنَيِ الجُمْلَةِ، فَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ في الشِّعْرِ، نحو مَا رَوَاهُ الخَلِيلُ عَنِ العَرَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا، وَرُوِيَ: شَيْئًا؛ وَإِنَّمَا حَسُنَ حَذْفُ المُبْتَدَإِ العَائِدِ - هَاهُنَا-

---

(١) ينظر: الكتاب ١٠٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٠٧/١، ١٠٨، والمحتسب ٤٥/١، ٣٤٤/١، والبحر المحيط ٣٣٧/١، ٤٨٩/٩.

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٦)، وقد سبق تخريجُ القراءة.

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٥٤)، وقد سبق تخريجُ القراءة.

(٥) ذَكَرَ مُحَقِّقُ الأَمَالِي أَنَّ ابنَ الشَّجَرِي قَدْ سَهَا في هَذَا المَوْضِعِ، أَوْ أَنَّ الشَّاهِدَ الَّذِي قَصَدَهُ قَدْ سَقَطَ في الإِمْلَاءِ؛ لأَنَّ المِثَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ لَيسَ مِنَ الشِّعْرِ في شَيءٍ. ينظر: الأَمَالِي الشَّجَرِيَّة ١١٢/١ الحاشية برقم (٣).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لتكثُّرِ الصِّلَةِ بالمَوْصُولِ والجارِّ والمجرُورِ، ومِثْلُهُ في التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ -تعالى-: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ))[1]، التَّقْدِيرُ: الَّذِي هُوَ في السَّماءِ إلهٌ؛ وقَوِيَ الحَذْفُ -هَاهُنَا- لِطُولِ الصِّلَةِ بالظَّرْفِ ... "[2].

أَمَّا الكُوفِيُّونَ فَلَمْ يَشْتَرِطُوا في حَذْفِ ذلكَ العَائِدِ اسْتِطَالَةَ الصِّلَةِ[3]، ودَلِيلُهم في ذلكَ: السَّمَاعُ، ومِنْهُ: القِرَاءَتانِ المُتَقَدِّمَتَانِ، وما وَرَدَ عنِ العَرَبِ مِنْ شَوَاهِدَ شِعْرِيَّةٍ تَدُلُّ على عَدَمِ الاشْتِرَاطِ، ومِنْ ذلكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لا تَنْوِ إلا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ ... إلا نُفُوسُ الأُلى للشَّرِ نَاوُونا[4]

اي: لا تَنْوِ إلا الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ...

وقَوْلُ الآخَرِ :

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ

اي: ... بِمَا هُوَ سَفَهٌ.

وقَدْ أَجَازَ ابنُ مالكٍ حَذْفَ العَائِدِ والحَالَةُ هذه عَلَى قِلَّةٍ[6]، ووَافَقَهُ ابنُ عَقِيلٍ[7]، وهُوَ الأَقْرَبُ، وهُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ؛ لِوُرُودِ القِرَاءَتَيْنِ المُتَقَدِّمَتَيْنِ بِهِ[8]. والله أعلم.

---

(١) سورة الزُّخرف من الآية (٨٤).

(٢) الأمالي الشَّجَرِيَّة ١/١١٢-١١٣.

(٣) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٢٠٧، وتوضيح المقاصد ١/٤٥١، والتَّصريح ١/١٤٤.

(٤) البيتُ من البَسيط، وقائلُه مجهولٌ . ينظر: شرح الأشمونيّ ١/١٦٨.

(٥) البيتُ من البسيط، وقائلُه مجهولٌ . ينظر: شرح التَّسهيل ١/٢٠٨، والتَّصريح ١/١٤٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشَّافية ١/٢٩٥-٢٩٦.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٦٦.

(٨) ينظر: الدُّرّ المصون ٥/٢٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثالث: موقف ابن الشجري من توجيه القراءات فيما تردد من الأسماء بين الإعراب والبناء، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: (مثل) بين الإعراب والبناء.

المسألة الثانية: (يوم) بين الإعراب والبناء.

المسألة الأولى: (مثل) بين الإعراب والبناء:

- توجيه القراءة، وموقف ابن الشجري منه:

اختلف القراء في رفع (مثل) ونصبه من قوله -تعالى-: ((إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ))[1]، فقرأ الجمهور (مثلُ) بالرفع، وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة، والكسائي: ((مثلَ)) بالنصب[2].

وقد وجه ابن الشجري قراءة رفع (مثل) على أن (مثل) وصف لقوله: (لحق)؛ والوصف حينئذ باق على تنكيره وإن كان مضافا إلى معرفة؛ لكونه من الألفاظ المبهمة الدالة على العموم والشياع[3].

وأما قراءة النصب فقد ذكر فيها ثلاثة أوجه[4]:

الأول: أن (مثل) وصف لقوله: (لحق) -كما في قراءة الرفع- وهو حينئذ مبني على الفتح؛ لإضافته إلى المبني، وهو قوله: (أَنَّكُمْ).

الثاني: أن (مثل) وصف -أيضا- وإنما بني على الفتح؛ لتركيبه مع (ما) الزائدة.

(1) سورة الذاريات من الآية (٢٣).
(2) ينظر: السبعة ص ٦٠٩، والنشر ٢/٢٨٢.
(3) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/٦٠٢-٦٠٣.
(4) ينظر: السابق ٢/٦٠٣-٦٠٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثّالث: أنّ (مثلَ) منصوبٌ على الحالِ من الضّميرِ في قولِه: (لَحَقٌّ) أو من المَصدرِ (لَحقٌ) نفسِه.

هذا، وقَدْ أجازَ ابنُ الشّجريّ هذه الأوجُهَ الثّلاثةَ في قراءةِ مَنْ نصبَ (مثلَ) إلا أنّهُ ضعّفَ مجيءَ الحالِ من المصدرِ (لَحقٌ) نفسِه من جهةِ القياسِ؛ وذلكَ لعدمِ العاملِ في الحالِ حينئذٍ.

- مُناقشةُ التّوجيهِ والموقفِ :

قولُهُ -تعالى-: ((إنّهُ لَحقٌّ مثلَ ما أنّكُمْ تنطقونَ))[1] وردتْ فيهِ قراءتانِ سبعيّتانِ- كما مرّ- :

إحداهُما: قراءةُ مَنْ رفعَ (مثلِ)، وهُمُ الجمهورُ. والأخرى: قراءةُ مَنْ نصبَهُ، وهُمْ عاصمٌ -في روايةِ أبي بكرٍ- وحمزةُ، والكسائيّ.

أمّا قراءةُ الجمهورِ فقدْ أوردَ فيها ابنُ الشّجريّ توجيهًا واحدًا نقلَهُ عن أبي عليٍّ الفارسيّ، وهوَ رفعُ (مثلِ)؛ لكونِه وصفًا للمصدرِ (لَحقٌّ)، وهوَ ما يدلُّ عليه قولُ أبي عليٍّ الفارسيّ: " مَنْ رفعَ مثلًا في قولِه: ((لَحقٌّ مثلُ ما أنّكُمْ تنطقونَ))[2]، جعلَ مثلًا وصفًا لحقٍّ، وجازَ أنْ يكونَ (مثلُ) وإنْ كانَ مُضافًا إلى معرفةٍ صفةً للنّكرةِ؛ لأنّ مثلًا لا يختصُّ بالإضافةِ؛ لكثرةِ الأشياءِ الّتي يقعُ التّماثلُ بها بينَ المتماثلينِ، فلمّا لمْ تخصّهُ الإضافةُ، ولمْ يزلْ عنهُ الإبهامُ والشّياعُ الّذي كانَ فيهِ قبلَ الإضافةِ بقيَ على تنكيرِه، وقالوا: مررتُ برجلٍ مثلِكَ، وكذلكَ في الآيةِ لمْ يتعرّفْ بالإضافةِ إلى (أنّكُمْ تنطقونَ)، وإنْ كانَ قولُهُ: (أنّكُمْ تنطقونَ) بمنزلةِ نُطقِكُم"[3].

(١) سورة الذّاريات من الآية (٢٣).
(٢) سورة الذّاريات من الآية (٢٣).
(٣) الحُجّة ٦/٢١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هناء وفي قراءة رفع (مثلُ) توجيهان آخران نقلهما أبو البقاء العُكْبَري[1]:

الأول: أنه خبرٌ ثانٍ مستقلٌ كالأول. والثاني :أنه مع ما قبله خبرٌ واحدٌ كقولهم: هذا حلوٌ حامضٌ.

وأما قراءة من نصب (مثل) فقد أورد فيها ابنُ الشجريّ التوجيهات الثلاثة المتقدمة وقد نقلها عن أبي عليٍّ الفارسيّ -كما سيأتي :

أما التوجيهان: الأول، والثاني: فهما على إعراب (مثل) وصفًا للمصدر المرفوع، وهو مبنيٌّ حينئذٍ على الفتح، وقد اختلف النحويون في علة البناء على قولين :

القول الأول: أنه إنما بُني؛ لإضافته إلى المبنيّ، وهو قولُه: (أنكم). وهذا رأيُ سيبويه، كما نقله عنه أبو عليٍّ الفارسيّ[2]، وابنُ الشجريّ[3]، وهو ما يدلُّ عليه قولُ سيبويه: " وإن نصبتَ (مثلَ) - يعني في الآية- فـ(ما) أيضًا لغوٌ؛ لأنك تقول: مثلَ ذا لك هاهنا "[4].

وقد ذكر أبو عليٍّ الفارسيّ أن كلمةَ (مثل) وما أشبهها من الكلمات المبهمة، نحو: يومٍ، وحينٍ، وغيرٍ إنما بُنيت عند إضافتها إلى المبنيّ؛ لأن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه ما يكونُ له من الأحكام، ومن ذلك: البناء[5]. وكان الإبهامُ شرطًا لهذا الاكتساب؛ لأن المبهم

(1) ينظر: التبيان ٢/٢٤٤.
(2) ينظر: الحجة ٦/٢١٨.
(3) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/٦٠٤.
(4) الكتاب ٣/١٤٠. وينظر: شرح ابن يعيش ٨/١٣٥.
(5) ينظر: الحجة ٦/٢١٨.

كَالحَرْف مَعْنًى، وَلهذا لمْ يُبْنَ (صَاحِبٌ) ولا (غُلامٌ) في قَوْلكَ: جَاءَني صَاحِبُ خَمْسَةَ عَشَرَ، أَوْ: صَاحِبُ هذا؛ لِعَدَمِ إِبْهامِهِمَا[1].

القَوْل الثّاني: أَنّ (مِثْلَ) إِنّمَا بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ؛ لتَرْكِيبِهِ مَعَ (مَا) الزّائِدَةِ، وَهُوَ رَأْيُ أبي عُثْمَانَ المَازِنِيِّ[2]، كَمَا رُكِّبَا في قَوْلِ الشّاعِرِ:

وَتَدَاعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ[3]

وَضَعَّفَهُ ابنُ يَعِيشَ؛ لِقِلّةِ بِنَاءِ الحَرْفِ مَعَ الاسمِ[4].

القَوْل الثّالث: أَنّ (مِثْلَ) مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ على الحَالِ مِنَ النّكِرَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَحَقٌّ)، وَهُوَ قَوْلُ أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ[5]. وَضَعَّفَهُ ابنُ يَعِيشَ؛ لمجيءِ الحَالِ مِنَ النّكِرَةِ[6] . وَقَدْ نَصَّ سِيبَوَيهِ في مَوَاضِعَ مِنَ الكِتَابِ على جَوَازِ هذا وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الحَالِ نَكِرَةً[7].

وَأَجَازَ الفَارِسِيُّ أَنْ تَكُونَ الحَالُ مِنَ الضّمِيرِ المَرْفُوعِ في المَصْدَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَحَقٌّ)؛ وَذلكَ لأَنّهُ مِنَ المَصَادِرِ الّتي يَقَعُ الوَصْفُ بها كَثِيراً، فَأُجْرِيَ هذا المَصْدَرُ مُجْرَى تِلْكَ الأَوْصَافِ المُشْتَقّةِ[8]، إلا أَنّهُ لمْ يُنْقَلْ عَنِ الجَرْمِيِّ قَوْلُهُ بهذا التّخْرِيجِ[9].

(١) ينظر: السّابقّ ٦/٢١٧-٢١٨.
(٢) ينظر: السّابق ٦/٢١٨، وشرح ابن يعيش ٨/١٣٥.
(٣) البيتُ مِنَ الرّمَلِ، وَهُوَ للنّابغةِ الجَعْدِيِّ يصفُ فَرَسًا. ينظر: شعر النّابغة الجعديّ ص ٨٧، والأصول ١/٢٧٥، وشرح ابن يعيش ٨/١٣٥، واللّسان مادة (حمض).
(٤) ينظر: شرح ابن يعيش ٨/١٣٥.
(٥) ينظر: الحُجّة ٦/٢٢١، والأمالي الشّجَرِيّة ٢/٦٠٥، وشرح ابن يعيش ٨/١٣٥.
(٦) ينظر: شرح ابن يعيش ٨/١٣٥.
(٧) ينظر: الكتاب ١/٢٧٢.
(٨) ينظر: الحُجّة ٦/٢٢١.
(٩) ينظر: السّابق، والأمالي الشّجَرِيّة ٢/٦٠٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يَقُولُ ابنُ الشَّجَرِيِّ مُعَلِّقًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الفَارِسِيُّ مِنْ مَذْهَبِ أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ: " وَأَقُولُ: إِنَّنَا إذا نَصَبْنَا (مِثْلَ مَا) عَلَى الحَالِ مِنَ الذِّكْرِ الذي في (حَقٌّ)، فالعَامِلُ فيه (حَقٌّ)، فَهذَا لا مَانِعَ مِنْهُ، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَالًا مِنْ (حَقٌّ)، فَمَا العَامِلُ فِيهِ ؟! فَهذَا مِمَّا أَرَى القِيَاسَ يَدْفَعُهُ"[1].

هذا، وَفي قِرَاءَةِ نَصْبِ (مِثْلَ) تَوْجِيهَاتٌ أُخَرُ، وَهِيَ :

- أَنَّ (مِثْلَ) مَنْصُوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ الكُوفِيِّينَ[2]، وَنَقَلَهُ أَبُو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ عَنِ الأَخْفَشِ أَيْضًا[3]، فَيُجِيزُونَ: زَيْدٌ مِثْلَكَ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ فَتْحِ الظَّرْفِ في القِرَاءَةِ المُتَقَدِّمَةِ لِقَوْلِهِ -تعالى-: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ))[4] - كَمَا مَرَّ[5].

- أَنَّ (مِثْلَ) مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الجَارِّ، وَهُوَ كَافُ التَّشْبِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَحَقٌّ كَمِثْلِ أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ، وَهُوَ رَأْيُ الفَرَّاءِ[6]. وَقَدْ رَدَّهُ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: وفي هذا نَظَرٌ، أَيُّ حَاجَةٍ إلى تَقْدِيرِ دُخُولِ الكَافِ، وَ(مِثْل) تُفِيدُ فَائِدَتَهَا ؟! وَكَأَنَّهُ لَمَّا رَأَى الكَافَ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا في قَوْلِهِ: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))[7] قَالَ ذَلِكَ"[8].

---

[1] الأمالي الشَّجَرِيَّة ٢/٦٠٥.
[2] يُنظر: الدُّرّ المصون ١٠/٤٩.
[3] يُنظر: التبيان ٢/٢٤٤.
[4] سورة الأنعام من الآية (٩٤).
[5] يُنظر ص٣١ من هذا البحث.
[6] يُنظر: معاني القرآن ٣/٨٥.
[7] سورة الشُّورى من الآية (١١).
[8] الدُّرّ المصون ١٠/٤٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنّ (مثل) منصوبٌ على أنّه وصفٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وتقديرُه: لَحقٌ حقًّا مثلَ نُطقِكم، نقلَه السّمينُ الحلبيّ[3].

هذا، وقد قوّى ابنُ يعيش ما ذهب إليه سيبويه من بناء (مثل) لإضافتها إلى المبنيّ: بأنّه لو حُذفت (ما) لبُني البناءُ على حاله فيما لو قيل :.. مثلَ أنّكم تنطقون[2]، وهو الأقربُ، ولهُ نظائرُ، كما في قولِ قولِ الشّاعرِ:

لم يَمنَعِ الشّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ[1]

فبَنَى (غيرَ)؛ لإضافتِها إلى المبنيّ، وإنْ كانتْ في موضعِ رفعٍ.

وقولِ الآخرِ:

عَلَى حينَ عاتَبْتُ المَشيبَ عَلَى الصِّبَا وقُلْتُ: ألمّا أصْحُ والشّيْبُ وازعُ[4]

فبَنَى (حينَ)؛ لإضافتِها إلى المبنيّ، وإنْ كانتْ مجرورةً بالحرفِ. واللهُ أعلَمُ.

(١) ينظر: السّابق.

(٢) ينظر: شرح المفصّل ٨/١٣٥.

(٣) البيتُ من البسيط، وهو لأبي قَيْسٍ الأسْلَتِ أو لأبي قَيْسِ بنِ رِفاعَةَ يَصِفُ فيه حَمامَةً هيّجَتْهُ وحثّتْهُ على السّيرِ . والأوْقالِ: أراد به الأعَالي . ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٠، وشرح ابن يعيش٣/٨٠، ٨/١٣٥، ولسان العرب مادّة (نطق) و (وقل).

(٤) البيتُ من الطّويلِ، وهو للنّابغةِ الذّبيانيّ في ديوانه ص ٣٢ . وينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/٥٣، وشرح ابن يعيش ٨/١٣٦، ولسان العرب مادّة (وزع).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المَسْألةُ الثَّانيةُ: (يَوْم) بينَ الإعْرَابِ والبِنَاءِ:

- توجيهُ القِرَاءَةِ، وموقفُ ابنِ الشّجَرِيّ منه:

قَوْلُهُ - تَعَالى-: ((هـذَا يَـوْمُ يَنْفَـعُ الصّـادِقِينَ صِدْقُهُمْ))[1] قَرَأَهُ الجُمْهُورُ بِرَفْعِ (يَـوْمُ)، وَقَرَأَهُ نَافِعٌ بِنَصْبِهِ[2].

أَمّا قِرَاءَةُ الرّفْعِ فَقَـدْ وَجّهَهَا ابنُ الشّجَرِيّ على أَنّ (يَـوْمُ) خَبَـرٌ للمُبْتَدَإِ (هـذا)، وَجُمْلَةُ المُبْتَدَإِ وَخَبَرُهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ مَقُولَ القَوْلِ، وَجُمْلَةُ (يَنْفَعُ) في مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ (يَوْمُ) إِلَيْهَا[3].

وَأَمّا قِرَاءَةُ النّصْبِ فَقَدْ أَوْرَدَ فِيهَا تَوْجِيهَيْنِ[4]:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ) مَنْصُوبًا عَلَى الظّرْفِيّةِ مُتَعَلّقًا بِالفِعْلِ (قَالَ) قَبْلَهُ.

والآخَرُ: أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ) مَبْنِيًّا عَلَى الفَتْحِ؛ لِكَوْنِـهِ مُضَـافًا إِلى الفِعْلِ (يَنْفَـعُ)، وَمَحَلُّـهُ مَرْفُوعٌ؛ لِكَوْنِهِ خَبَرًا لِلمُبْتَدَإِ (هذا)، كَمَا هُوَ الحَالُ في قِرَاءَةِ الرّفْعِ.

هذا، وَقَدْ أَوْجَبَ ابنُ الشّجَرِيّ - على قِرَاءَةِ النّصْبِ - القَوْلَ بِالتّوْجِيـهِ الأَوّلِ، وَمَنَعَ مِنَ القَوْلِ بِالتّوْجِيهِ الآخَرِ؛ لِضَعْفِهِ مِنْ حَيْثُ السّمَاعُ والقِيَاسُ- كَمَا سَيَأْتي بِإِذْنِ اللهِ.

- مُنَاقَشَةُ التّوجِيهِ والمَوْقِفِ:

أَوْرَدَ ابنُ الشّجَـرِيّ -رَحِمَهُ اللهُ- في قَوْلِهِ - تَعَـالى-: ((هـذَا يَـوْمُ يَنْفَـعُ الصّـادِقِينَ صِـدْقُهُمْ))[1] قِرَاءَتَيْنِ سَبْعِيّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا:

---

(١) سورة المائدة من الآية (١١٩).
(٢) ينظر: السّبْعَة ص ٢٥٠، والنّشْر ١٩٢/٢، والإتحاف ٥٤٧/١.
(٣) ينظر: الأمالي الشّجَرِيّة ٦٦/١.
(٤) ينظر: السّابق ٦٦/١-٦٩.

رَفْعَ (يَوْمُ)، وَهِيَ قِرَاءَةُ الجُمْهُورِ. والأُخْرَى: نَصْبَهُ، وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ – كَمَا مَرَّ.

أَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فَوَاضِحَةٌ، وَقَدْ سَبَقَ تَوْجِيهُهَا. وَأَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَقَدْ ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا تَوْجِيهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: تَوْجِيهُ البَصْرِيِّينَ: أَنَّ نَصْبَ (يَوْمَ) عَلَى هذِهِ القِرَاءَةِ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ[٢] :

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ) ظَرْفًا لِقَوْلِه: (قَالَ)، وَالتَّقْدِيرُ: قَالَ اللهُ هذا القَصَصَ أَوْ هذا الكَلامَ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ، ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٣]، وَهُوَ مَا وَجَّهَ بِهِ ابنُ الشَّجَرِيِّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: " وَمَنْ نَصَبَ الميم - يعني في قِرَاءَةِ نَافِعٍ - فَمَوْضِعُ (هذا) في قِرَاءَتِه نَصْبٌ مَفْعُولٌ لِـ(قَالَ)، وَانْتِصَابُ (يَوْمَ) عَلَى الظَّرْفِ لِلْقَوْلِ، وَالإِشَارَةُ بِهذا إلى القَصَصِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ... "[٤].

وَيَجْرِي عَلَى هذا التَّوْجِيهِ مِنَ الخِلافِ في نَصْبِ (هذا) في هذه القِرَاءَةِ مَا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ مِنْ أَنَّهُ مَتَى مَا وَقَعَ بَعْدَ القَوْلِ مَا يُفْهَمُ كَلامًا، كَمَا في نَحْوِ: قُلْتُ شِعْرًا أَوْ خُطْبَةً: صَحَّ انْتِصَابُهُ على المَفْعُولِيَّةِ أَوِ المَصْدَرِيَّةِ[٥]؛ ولهذا قَالَ أَبُو حَيَّانَ: " وَاخْتُلِفَ في نَصْبِهِ – يَعْنِي(هذا) -: أَهُوَ عَلَى المَصْدَرِيَّةِ؟ أَوْ يَنْتَصِبُ مَفْعُولًا بِهِ، فَعَلَى هذا الخِلافِ يَنْتَصِبُ إِذَا كَانَ إِشَارَةً إلى الخَبَرِ أَوِ القَصَصِ نَصْبَ المَصَادِرِ، أَوْ نَصْبَ المَفْعُولِ بِهِ "[٦].

---

(١) سورة المائدة من الآية (١١٩).

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/٤٩٥.

(٣) ينظر: الحُجَّة ٢/٤٥٧.

(٤) ينظر: الأمالي الشَّجَرِيَّة ١/٦٦.

(٥) ينظر: الدُّرّ المصون ٤/٥٢٠-٥٢١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٨/٤٩٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني: أَنْ يَكُونَ (يَـوْمُ) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مُتَعَلِّقًا بِخَبَرِ المُبْتَدَإِ (هَـذَا)، وَتَقْدِيرُ الكَلامِ: هَـذَا وَاقِعٌ أَوْ يَقَعُ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ، وَجُمْلَةُ (هَـذَا يَـوْمُ ..) فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَقُولِ القَوْلِ، فَيَسْتَوِي هَذَا التَّوْجِيهُ مَعَ تَخْرِيجِ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وَهُوَ مَا أَجَازَهُ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، وَقَالَ مُعَلِّقًا عَلَيْهِ: " فَـ (يَوْمُ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ الَّذِي هُوَ (هَذَا)؛ لأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى حَدَثٍ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الأَحْدَاثِ ... "[1].

التَّوْجِيهُ الآخَرُ: مَا نَقَلَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَنِ الفَرَّاءِ مِنْ أَنْ تَكُونَ الفَتْحَةُ فِي (يَـوْمَ) عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ فَتْحَةَ بِنَاءٍ، وَمَوْضِعُ (يَوْمَ) رَفْعٌ، فَيَكُونُ المَعْنَى فِيهَا كَالمَعْنَى فِي قِرَاءَةِ الجُمْهُورِ، وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ الفَرَّاءُ فِي مَعَانِي القُرْآنِ. وَهُوَ المَنْقُولُ عَنِ الكُوفِيِّينَ فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ نَافِعٍ[2].

هَذَا وَقَدْ مَنَعَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ هَذَا التَّوْجِيهَ؛ لِمُخَالَفَتِهِ السَّمَاعَ وَالقِيَاسَ :

أَمَّا السَّمَاعُ: فَإِنَّ الَّذِي وَرَدَ عَنِ العَرَبِ أَنَّهُم بَنَوا المُضَافَ المُبْهَمَ، وَهُوَ: غَيْرٌ، وَمِثْلٌ، وَيَوْمٌ، وَحِينٌ إِذَا كَانَ المُضَافُ إِلَيهِ مَبْنِيًّا فَقَطْ بِإِضَافَةِ (حِينٍ) إِلَى (عَاتَبْتُ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ[3]

وَبِإِضَافَةِ (غَيْرٍ) إِلَى (أَنْ) فِي قَوْلِ الآخَرِ:

يَمْنَعُ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[4]

---

[1] الحجة ٢/٤٥٧.

[2] معاني القرآن ١/٣٢٦-٣٢٧.

[3] ينظر: البحر المحيط ٨/٤٩٤.

[4] سبق تخريجه، ينظر: ص ٣٩ من هذا البحث.

[5] سبق تخريجه، ينظر: ص ٣٩ من هذا البحث.

وَأَمَّا القِيَاسُ: فَلأَنَّ المُضَافَ إِلى المُضَارِعِ لا يُقَاسُ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلى المَاضِي فِي اكْتِسَابِ البِنَاءِ وَإِنِ اتَّحَدَ الفِعْلانِ فِي الصِّيغَةِ، وَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: " وَوَجْهُ إِجَازَةِ الفَرَّاءِ الفَتْحَ فِي (يَوْمَ يَنْفَعُ) حَمْلُهُ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ، وَالقِيَاسُ يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِهِ"[1].

وَهَذَا الَّذِي رَدَّ بِهِ ابنُ الشَّجَرِيِّ تَوْجِيهَ الكُوفِيِّينَ هُوَ مَا عَلَيْهِ البَصْرِيُّونَ، وَهُوَ المُقَرَّرُ فِي كُتُبِهِمْ[2]، وَلِذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: " وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ - يَعْنِي (يَوْمَ) عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ- لأَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ مُعْرَبٌ، وَإِنَّمَا يَكْتَسِي البِنَاءَ مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَبْنِيًّا وَالمُضَافُ مُبْهَمًا "[3].

وَلَعَلَّ الأَدَقَّ فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ نَافِعٍ بِنَصْبِ (يَوْمَ)-بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ- هُوَ مَا ذَكَرَهُ فِيهَا البَصْرِيُّونَ مِنَ التَّوْجِيهَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: مَوْقِفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ مِنْ تَوْجِيهِ القِرَاءَاتِ فِي الأَفْعَالِ، وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: المُضَارِعُ المَرْفُوعُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ (إِنْ) وَفِعْلِهِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: تَأْنِيثُ الفِعْلِ النَّاسِخِ (تَكُنْ).

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: المُضَارِعُ المَرْفُوعُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ (إِنْ) وَفِعْلِهِ :

- <u>توجيهُ القِرَاءَةِ، وموقفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ منه</u> :

قَوْلُهُ - تَعَالَى-: ((وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا))[4] قَرَأَهُ ابنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ، وَالكِسَائِيُّ: بِضَمِّ الضَّادِ،

(١) ينظر: الأمالي الشَّجَرِيَّة ٦٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزَّجَّاج ٢/ ١٨٢، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٥٣/٢، والبحر المحيط ٤٩٤/٨، والدُّرّ المصون ٥٢٠/٤.

(٣) الحُجَّة ٤٥٧/٢.

(٤) سورة آل عمران من الآية (١٢٠).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتشديد الرّاء، ورفعها[1]، وقد أورد ابنُ الشّجريّ فيها ثلاثة توجيهات[2] :

الأول: أنْ يكونَ الكلامُ على تقديرِ الفاءِ، أي: فلا يَضُرُّكُمْ كيدُهُمْ .

الثاني: أنْ يكونَ الكلامُ على التّقديمِ والتّأخيرِ، كأنّهُ قيلَ: لا يضُرُّكُمْ كيدُهُمْ شيئًا إنْ تصبِرُوا وتتّقُوا .

الثالث: أنْ يكونَ ضمُّ الرّاءِ إتباعًا لضمّةِ الضّادِ، كقولِكَ: لمْ يردُّكم، والأصلُ فيه: يضرُرْكم، فألقيتْ ضمّةُ المثلِ الأوّلِ على السّاكنِ قبلَه، وحرّكَ الثّاني بالضّمِّ إتباعًا للضّمّةِ قبلَهُ، فلمّا حُرّكَ الثّاني، وسكنَ الأوّلُ، وجبَ الإدغامُ، وعلى هذا الوجهِ يرى ابنُ الشّجريّ أنّ تحريكَ الثّاني بالفتحِ هوَ الوجهُ؛ لخفّةِ الفتحِ معَ التّضعيفِ، وبهِ قرأَ المفضّلُ الضّبّيُّ عنْ عاصمِ بنِ أبي النّجودِ[3].

- مُناقشةُ التّوجيهِ والموقفِ :

أوردَ ابنُ الشّجريّ في القراءةِ السّبعيّةِ المتقدّمةِ لقولِه- تعالى-: ((وإنْ تصبِرُوا وتتّقُوا لا يضُرُّكُمْ كيدُهُمْ شيئًا))[4] بضمِّ الضّادِ، وتشديدِ الرّاءِ، ورفعِها منَ الفعلِ:(لا يَضُرُّكُمْ) الثّلاثةَ التّوجيهاتِ المتقدّمةَ :

١- أمّا التّوجيهُ الأوّلُ: فهوَ على أنّ حركةَ الرّاءِ منَ الفعلِ (لا يضُرُّكُمْ) حركةُ إعرابٍ، والفعلُ مرفوعٌ؛ لوقوعِه بعدَ فاءٍ مقدّرةٍ تكونُ هي وما بعدَها الجوابَ في الحقيقةِ؛ وذلكَ أنّ الفعلَ المضارعَ متى ما وقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ رُفِعَ، كما في قولِهِ -تعالى-: ((ومَنْ عادَ فينتقمُ

(١) وقرأ باقي السّبعةِ: (لا يَضِرْكُمْ) بكسرِ الضّادِ، وسكونِ الرّاءِ. ينظر: السّبعة ص ٢١٥، والحجّة ٣/٧٤.

(٢) ينظر: الأمالي الشّجريّة ١/١٢٥.

(٣) ينظر: الأمالي الشّجريّة ١/١٢٥، والبحر المحيط ٦/١٠٩.

(٤) سورة آل عمران من الآية (١٢٠).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اللهُ منـــهُ))[1]، وهـــذا التوجيهُ نقلَـهُ أبو حـــيّانَ عـــن الكـــسائيِّ والفـــرّاءِ علَى أنّ (لا) في الآيةِ بمعنَى (ليـــسَ)، والتقديرُ: فليسَ يضرُّكُمْ[2]. وهُـــوَ ظاهرُ كـــلامِ المبرِّدِ في المُقتضَـــبِ إذا كانَ فعلُ الشرطِ ماضيًا[3]، كما في قولِ زُهيرٍ:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمُ[4]

أي: فيقولُ...[5].

أمّا إذا كـــانَ فعـــلا الشـــرطِ مُضـــارعَينِ، كمـــا في القـــراءةِ المتقـــدمـــةِ، فإنّ المبرّدَ يـــرى وجُـــوبَ جـــزمِ الجوابِ أوْ تقديرَ الفاءِ قبلَهُ، وحكَى ذلـــكَ عـــنِ البصريّينَ، وهـــذا مـــا يدلُّ عليهِ قولُهُ: " وأمّا ما لا يجوزُ إلا في الشعرِ، فهوَ: إنْ تأتني آتيكَ، وأنـــتَ ظالمٌ إنْ تأتني؛ لأنّها قـــدْ جزمَتْ؛ ولأنّ الجزاءَ في موضعِه، فلا يجوزُ في قولِ البصريّينَ في الكلامِ إلا أنْ تُوقعَ الجوابَ فعلًا مضارعًا مجزومًا أو فاءً إلا في الشعرِ "[6].

٢- أمّا التوجيهُ الثاني: فهوَ -أيضًا- علَى أنّ حركـــةَ الراءِ منَ الفعلِ (لا يضرُّكُمْ) حركـــةُ إعرابٍ، والفعلُ مرفوعٌ؛ لتقدّمِه علَى جملةِ الشرطِ، وهوَ دالٌّ علَى جوابِ الشرطِ المحذوفِ، وأصلُ الكلامِ: لا يضرُّكُمْ كيدُهُمْ شيئًا إنْ تصبروا، وتتقوا، وهـــوَ ظـــاهرُ مذهـــبِ سيبويهِ إلا أنّهُ

(١) ينظر: سورة المائدة من الآية (٩٥).

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٠٩/٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٦٩/٢ وما بعدها.

(٤) البيتُ منَ البسيطِ، وهو لزُهيرِ بنِ أبي سُلْمى، كما في ديوانه ص ١٥٣. وينظر: الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، وشرح عُمْدة الحافظ ص ٣٥٣، ولسان العرَب مادّة (خلل) و(حرم) .

(٥) ينظر: المقتضب ٧٠/٢.

(٦) المقتضب ٧١/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مَخْصُوصٌ عِنْدَهُ بِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذلكَ قَوْلُهُ: " وَقَدْ تَقُولُ: إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ، أي: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، قَالَ زُهَيرٌ[1]:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ

وَلا يَحْسُنُ: إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ (إِنْ) هِيَ العَامِلَةُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ، قَالَ جَرِيرُ بنُ عَبْدِاللهِ البَجَلِيُّ[2]:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إِنكَ إِن يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[3]

أَيْ: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ ... "[4].

وَيُفْهَمُ مِنْ نَصِّ سِيبَوَيهِ أَنَّهُ يُجِيزُ عَلَى قِلَّةٍ وُقُوعَ المُضَارِعِ مَرْفُوعًا بَعْدَ مَا يُفِيدُ مَعْنَى الشَّرْطِ، كَـ(إِنْ) فِي المِثَالِ الأَوَّلِ، وَفِي بَيْتِ زُهَيرٍ إِذَا كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا . أَمَّا إِذَا كَانَ فِعْلا الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ مُضَارِعَيْنِ، كَمَا فِي القِرَاءَةِ المُتَقَدِّمَةِ، وَبَيْتِ جَرِيرٍ البَجَلِيِّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فَإِنَّ سِيبَوَيهِ يَرَى وُجُوبَ الجَزْمِ فِي الفِعْلَيْنِ إِلا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ. وَقَدْ مَضَى أَنَّ المُبَرِّدَ يَرَى وُجُوبَ جَزْمِ الجَوَابِ أَوْ تَقْدِيرَ الفَاءِ قَبْلَهُ إِلا فِي الشِّعْرِ.

٣-أَمَّا التَّوْجِيهُ الثَّالِثُ: فَهُوَ عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ الرَّاءِ مِنَ الفِعْلِ (لا يَضُرُّكُمْ) حَرَكَةُ إِتْبَاعٍ لا حَرَكَةَ إِعْرَابٍ، وَأَصْلُهُ: لا

(١) مَضَى تَخْرِيجُ هَذَا البَيْتِ . يُنْظَرُ: ص ٤٤ من هذا البحث.

(٢) جَرِيرُ بنُ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيُّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، يُكْنَى أَبَا عَمْرٍو، أو أَبَا عَبْدِ اللهِ، اخْتُلِفَ فِي وَقْتِ إِسْلامِهِ، وَكَانَ شَاعِرًا، وَرَوَى عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- مَاتَ سَنَةَ ٥٥١، وَقِيلَ: سَنَةَ ٥٥٤. تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: الإِصَابَةِ ٥٨١/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) البَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِجَرِيرِ بنِ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيِّ أو لِعَمْرِو بنِ خُثَارِمَ البَجَلِيِّ. يُنْظَرُ: الكِتَابُ ٦٧/٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ المُغْنِي ٨٩٧/٢، وَشَرْحُ الأَشْمُونِيِّ ١٨/٤.

(٤) الكِتَابُ ٦٦/٣-٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يَضُرُّكُمْ، فالتقى مثلان آخر الفعل، وسكن ثانيهما للجزم، وحينئذ يجوز فيه لغتان للعرب[1]: إحداهما: لغة الحجاز، وهي: الفك، وبها قرأ أبيّ: ((لا يضْرُرْكُمْ))[2]. والأخرى: لغة تميم، وهي الإدغام، ولا سبيل إلى الإدغام إلا بتحريك الثاني من المثلين، وذلك يكون بإلقاء ضمة المثل الأول على الساكن قبله، وتحريك المثل الثاني بأقرب الحركات إليه، وهي ضمة الضاد قبله، فلما حرك بها أدغم فيه ما قبله، وعليه فالفعل (لا يضُرُّكُم) مجزوم تقديراً[3].

هذا، وقد ذكر ابن عطية أن هذا التوجيه هو اختيار سيبويه، فهو كقولهم: مُدٌّ[4].

ومعلوم أنه يجوز في حركة الراء من الفعل (لا يَضُرُّكُم) في الآية المتقدمة عند إدغام المثلين والحالة هذه مع ضم فاء الفعل ثلاثة أوجه - وقد قُرِئَ بها[5]، كما سيأتي- :

الأول: الضم؛ للإتباع، وهو ما اختاره سيبويه فيما نقله عنه ابن عطية، كما مر .

والثاني: الفتح؛ للتخفيف، وهو ما اختاره ابن الشجري، وأبو حيان الأندلسي[6]، وبه قرأ المفضل الضبي عن عاصم بن أبي النجود[7].

(١) ينظر: الدرّ المصون ٣/٣٧٦.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/١٠٨-١٠٩.
(٣) ينظر: الدرّ المصون ٣/٣٧٦.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١/٤٩٩.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/١٠٨-١٠٩.
(٦) ينظر: السابق ٦/١٠٩.
(٧) ينظر: المحرر الوجيز ١/٤٩٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَالثَّالِثُ: الكَسْرُ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ عِنْدَ التقَاءِ السَّاكِنَين، وَقَدْ قُرِئَتْ الآيَةُ المُتَقَدِّمَةُ بِهذه الأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ[1]: فقَرَأَهَا ابنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ، وَالكِسَائِيُّ: (لا يَضُرُّكُمْ) بِضَمِّ الضَّادِ، وتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَرَفْعِهَا، وَقَرَأَهَا عَاصِمٌ فيمَا رَوَى أَبُو زَيْدٍ عَنِ المُفَضَّلِ: (لا يَضُرُّكُمْ) بِضَمِّ الضَّادِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ المُشَدَّدَةِ، كَقَوْلِكَ: لَمْ يَرُدَّ زَيْدٌ، وَقَرَأَهَا الضَّحَّاكُ: (لا يَضُرِّكُمْ) بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ المُشَدَّدَةِ.

أَقُولُ: وَلَعَلَّ هذا التَّوجيهَ الأَخيرَ لِلْقِرَاءَةِ المُتَقَدِّمَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا ابنُ الشَّجَرِيِّ هُوَ الأَوْلَى، فَتَكُونُ مِنْ قَبِيلِ إِدْغَامِ المِثْلَيْنِ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ؛ لِعَدَمِ لُزُومِ القَوْلِ عَلَيْهِ بِحَذْفِ بِتَقْدِيرِ فَاءِ الجَزَاءِ، أَوْ قَوْلٍ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الفِعْلِ وَالحَالَةُ هذه، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلا مَانِعَ حِينَئِذٍ مِنَ القِيَاسِ عَلَيْهِ اعْتِمَادًا عَلَى مَا وَرَدَ مِنَ القِرَاءَاتِ فِيهِ - كَمَا مَرَّ- وَاللهُ أَعْلَمُ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: تَأْنِيثُ الفِعْلِ النَّاسِخِ (تَكُنْ):

- <u>توجيهُ القِرَاءَةِ، وموقفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ منْهُ</u>:

قَوْلُهُ - تَعَالَى-: ((... ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ...))[2] قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ: بِنَصْبِ (فِتْنَتَهُمْ)، وَإِسْنَادِ (تَكُنْ) بِالتَّأْنِيثِ إِلَى (أَنْ قَالُوا)[3]، وَقَدْ أَوْرَدَ ابنُ الشَّجَرِيِّ فِيهَا تَوْجِيهَيْنِ[4]:

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/١٠٨-١٠٩.
(٢) سورة الأنعام من الآية (٢٣).
(٣) وَهِيَ قراءةُ نَافِعٍ، وأبي عَمْرٍو، وعَاصِمٍ فيما رواه عنه أبو بكرِ بنُ عيّاشٍ . ينظر: السبعة ص ٢٥٥.
(٤) ينظر: الأمالي الشَّجَرِيَّة ١/١٩٦-١٩٧.

أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا قَوْلُهُمْ، فَيَكُونُ تَأْنِيثُ الفِعْلِ (تَكُنْ) جَائِزًا عَلَى هذَا الوَجْهِ؛ لأَنَّ القَوْلَ فِتْنَةٌ في المَعْنَى .

الآخَرُ: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ (أَنْ قَالُوا) مَحْمُولًا على مَعْنَى المَقَالَةِ، فَجَازَ تَأنيثُ الفِعْلِ على ذلِكَ؛ لِوُرُودِ نَظَائِرِهِ، كَتَأْنِيثِ فِعْلِ العُذْرِ في قَوْلِ حَاتِمٍ الطَّائِيِّ :

أَمَاوِيَّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالهَجْرُ وَقَدْ عَذَرَتْنِي في طِلابِكُمُ العُذْرُ[1]

وَمَا ذلِكَ إِلا لأَنَّهُ أَرادَ بِهِ المَعْذِرَةَ[2].

هذَا، وَأَوَّلُ التَّوْجِيهَيْنِ هُوَ المَأْخُوذُ بِهِ، وَهُوَ المُعْتَمَدُ عَلَيْهِ عِنْدَ ابنِ الشَّجَرِيِّ[3].

- مُنَاقَشَةُ التَّوجِيهِ والمَوْقِفِ :

أَوْرَدَ ابنُ الشَّجَرِيِّ في القِرَاءَةِ السَّبْعِيَّةِ المُتَقَدِّمَةِ لقَوْلِه-تَعَالَى-: ((... ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ...))[4] بِتَأْنِيثِ الفِعْلِ (تَكُنْ)، وَنَصْبِ قَوْلِه: (فِتْنَتُهُمْ) تَوْجِيهَيْنِ :

أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ تَأْنِيثُ الفِعْلِ النَّاسِخِ (تَكُنْ) مَعَ كَوْنِ اسْمِهِ مُذَكَّرًا، وَهُوَ المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ في قَوْلِهِ: (أَنْ قَالُوا) لأَنَّهُ بِمَعْنَى الخَبَرِ المُؤَنَّثِ، وَهُوَ الفِتْنَةُ، وَهذَا رَأْيُ سِيبَوَيْهِ[1]،وَنَظِيرُهُ قَوْلُ العَرَبِ: مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ[2]، وَقِرَاءَةُ الحَسَنِ:((..تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ..))[3]، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ قَوْلَ الأَعْشَى[4]:

(١) البيتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ في ديوان حاتم الطَّائِيِّ . ينظر: ديوانه ص ٢٠٩.
(٢) ينظر: الأَمالي الشَّجريَّة ١/١٩٧.
(٣) ينظر: السَّابق.
(٤) سورة الأنعام من الآية (٢٣).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَتُشْرِقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وغَيْرِ ذلكَ مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي أُنِّثَ فيهَا الفعْلُ؛ لأَنَّهُ أُرِيدَ بِفَاعِلِه التَّأْنِيثُ مَعْنًى، كَمَا فِي المِثَالِ الأَوَّلِ فِي قَوْلِهِمْ: مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ؛ أَوْ لِكَوْنِ الفَاعِلِ مُضَافًا إِلَى مُؤَنَّثٍ اكْتَسَبَ مِنْهُ التَّأْنِيثَ، كَمَا فِي قِرَاءَةِ الحَسَنِ، وَبَيْتِ الأَعْشَى، كَمَا مَرَّ[٦].

التَّوْجِيهُ الآخَرُ: أَنْ يَكُونَ اسْمُ (تَكُنْ)، وَهُوَ المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ (أَنْ قَالُوا) بِمَعْنَى المَقَالَةِ، وَهُوَ رَأْيٌ نَسَبَهُ ابنُ الشَّجَرِيِّ إِلَى الكِسَائِيِّ[٧]، وَمِمَّنْ أَجَازَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ، حَيْثُ يَقُولُ: " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْوِيلُ (أَنْ قَالُوا): إِلا مَقَالَتُهُمْ"[٨]. واخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ[٩].

وَقَدْ أَخَذَ ابنُ الشَّجَرِيِّ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ القِرَاءَةِ بِرَأْيِ سِيبَوَيْهِ المُتَقَدِّمِ، وَلِذَا ذَهَبَ إِلَى وُجُوبِ القَوْلِ بِهِ فِي بَيْتِ أَعْشَى تَغْلِبَ فِي أَوَّلِ المَجْلِسِ[١٠]:

أَلَمْ يَكُ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الغَدْرُ[١١]

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٥١.

(٢) ينظر: السّابق.

(٣) سورة يوسف من الآية (١٠). وتُنظَر قراءةُ الحَسَنِ في: المحرّر الوجيز ٣/٢٢٢، والبحر المحيط ١٢/٤١٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٥٢.

(٥) البيتُ من الطّويل ، وهو للأَعْشَى في ديوانه ص ١٧٣. وينظر: شرح أبيات سِيبَوَيهِ ١/٥٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٥٢، وما بعدها.

(٧) ينظر: الأَمالي الشّجَرِيّة ١/١٩٧.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/١٩٠.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٩/٨١.

(١٠) ينظر: الأَمالي الشّجَرِيّة ١/١٨٧.

(١١) البيتُ مِنَ الطّويل. وشَمْعَل: مُرَخَّمُ شَمْعَلَةَ، وَهُوَ شَمْعَلَةُ بنُ فَائِدٍ التَّغْلِبيّ. ينظر: الأَمالي الشّجَرِيّة ١/١٨٧، وما بعدها.

فَقَالَ: " أَنَّثَ الغَدْرَ لمّا كَانَ السَّرِيرَةَ في المَعْنَى"[1].

أَقُولُ: ولِكُلٍّ مِنَ التَّوْجِيهَيْنِ مَا يُؤَيِّدُهُ مِنْ حَيْثُ السَّمَاعُ، وَعَلَيْهِمَا يُمْكِنُ تَوْجِيهُ القِرَاءَةِ المُتَقَدِّمَةِ؛ إِذْ لا مَانِعَ مِنْ ذلِكَ لا مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، وَلا مِنْ حَيْثُ الإِعْرَابُ. واللهُ أَعْلَمُ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوْقِفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ مِنْ تَوْجِيهِ القِرَاءَاتِ في الحُرُوفِ، وَفِيهِ مَطْلَبٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: مجيءُ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ بمعنَى (إِذْ) :

- <u>توجيهُ القِرَاءَةِ، وموقفُ ابنِ الشَّجَرِيِّ مِنْهُ</u> :

أَوْرَدَ ابنُ الشَّجَرِيِّ في ذلِكَ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ مِنَ السَّبْعَةِ: قَوْلَهُ - تَعَالى-:((أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ))[2]بِفَتْحِ هَمْزَةِ (أَنْ)[3]، وَقَدْ ذَكَرَ فِيهَا تَوْجِيهَيْنِ[4]:

أَحَدُهُمَا: انَّ (أَنْ) قَدِ استُعْمِلَتْ بِمَعْنَى (إِذْ) ،كَمَا في قَوْلِكَ: هَجَرَنِي زَيْدٌ أَنْ ضَرَبْتُ عَمْرًا، فَمَعْنَاهُ: إِذْ ضَرَبْتُ عَمْرًا، وَكَمَا في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَأَلَتَانِي الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَانِي ... قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

الآخَرُ: أَنَّ (أَنْ) في القِرَاءَةِ على بَابِهَا، فَهِيَ مَعَ الفِعْلِ الَّذِي وُصِلَتْ بِهِ في تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَفْعُولٍ مِنْ أَجْلِهِ، والتَّقْدِيرُ: لِأَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ، وَكَذَا يُقَالُ في البَيْتِ.

وَقَدْ صَوَّبَ ابنُ الشَّجَرِيِّ هذَا التَّوْجِيهَ الأَخِيرَ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَ (إِذْ) مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى وَمُغَيِّرٌ لَهُ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذلِكَ فَسَادُ القَوْلِ بِهِ في قَوْلِهِ -تَعَالى-: ((... وَلا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ

---

(١) السَّابق ١/١٩٦.

(٢) سورة الزُّخْرُف من الآية (٥).

(٣) وهي قراءةُ ابنِ كَثِيرٍ، وأبي عمرٍو، وعاصمٍ، وابنِ عامرٍ . ينظر: السَّبْعة ص ٥٨٤، والحجّة ٤/٣٠١.

(٤) ينظر: الأمالي الشّجريّة ٣/١٦٢-١٦٣.

(٥) قائلُه زيدُ بنُ عَمْرِو بنِ نُفَيل مِنْ حُكَمَاءِ العَصْرِ الجاهليّ . ينظر: خزانة الأدب ٦/٤١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بَكْبَرُوا ...))[1]، بتقدير: إذ يَكْبَرُوا؛ الأمرُ الذي يُؤَيِّدُهُ حذفُ نُونِ الفِعْلِ، وعَلَيهِ فلا يصحّ أنْ يكُونَ إلا بتقديرِ : لِأَنْ يَكْبَرُوا[2].

* مُنَاقَشَةُ التّوجيهِ والمَوْقِفِ :

قَوْلُهُ -تعالى-:((أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ))[3] قُرِئَ في السّبْعَةِ بِفَتْحِ هَمْزَةِ (أَنْ) -كَمَا تَقَدَّمَ- وَقَدْ أَوْرَدَ فيها ابنُ الشّجَرِي التّوْجِيهَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ، وَهِيَ مِنَ القِرَاءَاتِ الّتِي تَرْتَبِطُ ارْتِبَاطًا وَثِيقًا بِمَا ذَكَرَهُ البَصْرِيّونَ والكُوفِيّونَ في نَوْعِ (أَنْ) في الشّوَاهِدِ المُتَقَدِّمَةِ :

-فَالبَصْرِيّونَ[4]: يَرَوْنها حَرْفًا مَصْدَرِيًا يَنْسَبِكُ مَعَ مَا بَعْدَهُ بِمَصْدَرٍ يُعْرَبُ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، والتّقْدِيرُ

في الآيَةِ المُتَقَدِّمَةِ: لِأَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ[5]، وَفي البَيْتِ: لِأَنْ رَأَتَانِي.

وَعَلَى هذا التّوجيهِ خَرَّجَ البَصْرِيّونَ بَيْتَ الفَرَزْدَقِ:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا ... وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ[6]

---

(١) سورة النّساء من الآية (٦).
(٢) ينظر: الأمالي الشّجريّة ٣/١٦٣.
(٣) سورة الزّخرف من الآية (٥).
(٤) ينظر: الكتاب ٣/١٦١، والمساعد ٣/١١٥، ومغني اللّبيب ص ٥٥، وحاشية الصّبّان ١/٢٤٤.
(٥) ينظر: الحُجّة ٤/٣٠١،
(٦) البيتُ مِنَ الطّويل، وَهُوَ للفَرَزْدَقِ مِنْ قَصيدةٍ يمدحُ بها سليمانَ بنَ عبدِ الملكِ، ويهجُو بها جريرًا .
أتغضبُ: يخاطبُ قبيلةَ قَيسٍ. وقُتَيبَةُ: هُوَ قُتَيْبَةُ بنُ مُسْلِمٍ البَاهِليّ، كانَ مِنَ العُظَماءِ الفَاتحينَ في عَهْدِ الدّولَةِ المَرْوَانِيّةِ، وقُتِلَ سنةَ ٥٩٦. حُزَّتَا: مِنَ الحَزِّ بمعنى: القَطْعِ ،كنايةً عَنِ القَتْلِ. ابنُ خَازِمٍ: هُوَ عَبْدُ اللهِ بنُ خَازِمٍ السُّلَمِيّ القَيْسِيّ، كانَ مِنْ شُجْعَانِ العَرَبِ، وَقَدْ قَتَلَهُ بَنُو تميمٍ بِخُرَاسَانَ سنةَ٧٢ه، وكانَ والِيًا عليها. يُرِيدُ: أنَّ قَبِيلَةَ قَيْسٍ غَضِبَتْ لِقَتْلِ قُتَيْبَةَ، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اي: لِأَنْ أُذْنَا ..[1].

هذا، وَقَدْ خَالَفَ المُبَرِّدُ جُمْهُورَ البَصْرِيِّينَ في ذلكَ فَعَدَّ (أَنْ) في بَيْتِ الفَرَزْدَقِ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَتَقْدِيرُ البَيْتِ عِنْدَهُ: أَتَغْضَبُ أَنَّهُ أُذْنَا قُتَيْبَةُ حُزَّتَا..[2]، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ ابنُ هِشَامٍ في (أَنْ) في بَيْتِ الفَرَزْدَقِ خَاصَّةً[3]، لأَنَّ النَّاصِبَةَ لا يَلِيهَا الاسْمُ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ، وَإِنَّمَا ذلكَ لـ(إِنْ) المَكْسُورَةِ فَقَطْ، كَمَا في قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ))[4].

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ: فَهَلْ يَرَى المُبَرِّدُ أَنَّ (أَنْ) في القِرَاءَةِ المُتَقَدِّمَةِ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَمَا في بَيْتِ الفَرَزْدَقِ المُتَقَدِّمِ أَوْ مَصْدَرِيَّةً نَاصِبَةً، كَمَا يَرَاهَا جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ ؟! الواقِعُ أَنِّي لَمْ أَجِدْ نَصًّا صَرِيحًا عَنِ المُبَرِّدِ في ذلكَ.

-أَمَّا الكُوفِيُّونَ: فَقَدْ أَجَازُوا في (أَنْ) في الشَّوَاهِدِ المُتَقَدِّمَةِ تَوْجِيهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (أَنْ) شَرْطِيَّةً بِمَعْنَى (إِنْ)، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَحَمْزَةَ وَالكِسَائِيِّ: ((أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ))[5] بِكَسْرِ هَمْزَةِ (إِنْ)[6]، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ ابنُ هِشَامٍ لِأُمُورٍ[7]:

ابنِ خَازِمٍ، وَكِلاهُمَا مِنْ قَيْسٍ. ينظر: ديوان الفرزدق ٣١١/٢، والكتاب ١٦١/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦/١، والخزانة ٢٠/٤، ٧٨/٩-٨١.

(١) ينظر: مُغني اللَّبيب ص ٥٤.

(٢) ينظر راي المبرِّد في: المساعد ١١٦/٣.

(٣) ينظر: مُغني اللَّبيب ص ٤٠.

(٤) سورة التَّوبة من الآية (٦).

(٥) سورة الزُّخْرف من الآية (٥).

(٦) ينظر: السَّبْعة ص ٥٨٤، والحُجَّة ٣٠١/٤.

(٧) ينظر: مغني اللَّبيب ص ٥٣-٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوّل: تَوَارُد المفتُوحَة الهَمْزَة والمَكْسُورَة عَلَى المحلّ الوَاحِد؛ بِدَلِيلِ قِرَاءَتَيْنِ المُتَقَدِّمَتَيْنِ بِكَسْرِ هَمْزَة (إِنْ) وَفَتْحِهَا، وَكَمَا فِي بَيْتِ الفَرَزْدَقِ الَّذِي رُوِيَ -أَيْضًا- بِكَسْرِ هَمْزَة (أَنْ)، وَالأَصْلُ التَّوَافُقُ.

الثّاني: مَجِيء الفَاءِ بَعْدَهَا كَثِيرًا، كَمَا فِي قَوْلِ الشّاعِرِ :

يَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

الثّالث: عَطْفُهَا عَلَى (إِنّ) المَكْسُورَةِ فِي قَوْلِ الشّاعِرِ :

مَا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ[2]

التَّوْجِيهُ الآخَرُ لِلْكُوفِيِّينَ: أَنّ (أَنْ) فِي القِرَاءَة والشّوَاهِد المُتَقَدِّمَة بِمَعْنَى (إِذْ)[3]، كَمَا ذَكَرَ ابنُ الشَّجَرِيِّ، وَهُوَ المُوَافِقُ لِمَا نَقَلَهُ أَبُو البَرَكَاتِ البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ عَنِ الكُوفِيِّينَ فِي (إِنْ) المَكْسُورَة الهَمْزَة أَنّها -أَيْضًا- تَكُونُ بِمَعْنَى (إِذْ)[4]، كَمَا فِي قَوْلِهِ-تَعَالَى-:((وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا))[5]، أَيْ: وَإِذْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ[6].

---

(1) البيتُ مِنَ البسيط، وَهُوَ للعبّاسِ بن مِرْدَاس. أبو خُرَاشَة: كُنْيَةٌ، واسمُه: خفاف بنُ ندبة، وَهُوَ صَحَابِيٌّ -رَضِيَ اللهُ عنهُ- شَهِدَ فتحَ مكّةَ مَعَ النّبيِّ -صلّى اللهُ عليه وسلّم- وَهُوَ أَحَدُ فُرْسَانِ قَيْسٍ، وَمِنْ شعرائها. ذا نَفَرٍ: النَّفَرُ رَهْطُ الرَّجُلِ، قِيلَ: مِنْ ثلاثةٍ إلى عَشَرة. والضَّبُعُ: السَّنَةُ المُجْدِبَةُ سُمِّيَتْ مِنَ اسمِ الحَيَوَانِ المعروفِ؛ لأنّهم إذا أَجْدَبُوا ضَعُفُوا، فَعَائَتْ فيهم الضِّبَاعُ. ينظر: ديوان العباس بن مرداس ص ١٢٨، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢/٩٩، ١٣٨، وشرح شواهد المغني ١/١١٦، والخزانة ٤/١٧،١٤،١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٥٣٢، ١١/٦٢.

(2) البيتُ مِنَ البسيط، ولم أعثر على من نسبه لقائل معين . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٨، وشرح شواهد المغني ١/١١٨، والخزانة ٤/١٩، ٢٠، ٢١.

(3) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٩، ٥٤.

(4) ينظر: الإنصاف ٢/٦٣٢، وما بعدها.

(5) سورة البقرة من الآية (٢٣).

(6) ينظر: الإنصاف ٢/٦٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـذا، وقَـد صَـوَّبَ ابنُ الشَّجَـريِّ مَا عَلَيه البَصْرِيُّونَ، ووَصَفَ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِمَجِيءِ (أَنْ) بِمَعْنَى (إذْ) بِقَوْلِه: " وهذا قَوْلٌ خَـالٍ مِـن عِلْمِ العَرَبِيَّةِ ... "[1] إلى أَنْ قَـالَ :" ثُمَّ أَقُولُ: إنَّ تَقْدِيرَ (إذْ)

في بَعْضِ هـذه الآيِ الَّتي استُشْهِـدَ بِهَا يُفْسِـدُ المَعْنَى، وَيُحِيلُـهُ؛ ألا تَرَى أَنَّ قَوْلَـهُ -تَعَالَى-: ((وَلا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَـرُوا))[2] لا يَصِحُّ إلا بِتَقْـدِيرِ: مِـنْ أَجْـلِ أَنْ يَكْبَـرُوا، وَيَفْسُـدُ المَعْنَى بِتَقْـدِيرِ: إذْ يَكْبَرُوا، ثُمَّ إذَا قَـدَّرَهَا في هـذه الآيَـةِ بِالظَّرْفِ الَّذِي هُـوَ (إذْ)، وَنَصَـبَ بِهَا الفِعْـلَ، فَحَذَفَ نُونَ (يَكْبَرُونَ) كَانَ فَسَادًا ثَانِيًا"[3].

هـذا، وَلَعَلَّ الأَقْـرَبَ في القِـرَاءَةِ المُتَقَدِّمَةِ بِفَتْحِ هَمْزَةِ (أَنْ) في قَوْلِه: (أَنْ كُنْتُمْ) أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (إنْ) الشَّرْطِيَّةِ؛ لِمَا ذَكَرَهُ ابنُ هِشَامٍ، وَيَضْعُفُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى (إذْ)؛ لِمَا قَدَّمَهُ ابنُ الشَّجَرِيِّ . واللهُ اعلمُ.

- المبحثُ الرَّابعُ: منهـجُ ابنِ الشَّجَرِيِّ في مَوْقِفِه مِـنَ تَوْجِيهِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ :

بِنَاءً على المَسَـائِلِ المتقدِّمَـةِ الَّتي نَاقَشَـهَا ابنُ الشَّجَرِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - في أَثْنَاءِ إِيرَادِي مَوقِفَـهُ مِـنْ تَوْجِيهِ القِـرَاءَةِ القُرْآنِيَّةِ يَتَجَلَّى للقَـارِئِ ذَلِـكَ المَنْهَـجُ العِلْمِيُّ الَّذِي ارْتَضَـاهُ الرَّجُـلُ لِنَفْسِـهِ في هـذا المِضْمَارِ والمتمثِّلِ في الأمورِ الآتية:

١- اهتِمَامُهُ بِإِيرَادِ الأَوْجُـهِ الجَائِزَةِ الَّتي تَحْتَمِلُهَا القِرَاءَةُ حِـرْصًا مِنْهُ - رَحِمَهُ اللهُ- عَلَى حَمْلِهَا عَلَى أَجْوَدِ الوُجُوهِ وَأَحْسَنِهَا.

---

(١) ينظر: الأمالي الشَّجَرِيَّة ٣/١٦٣.

(٢) سورة النِّساء من الآية (٦).

(٣) الأمالي الشَّجَرِيَّة ٣/١٦٣.

(٤) ينظر: ص ٤٩-٥٠ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٢٠ من هذا البحث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذلكَ قَوْلُهُ في تَوْجيهِ قَوْلِه - تَعَالى-: ((إنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ))[1] عَلَى قِرَاءَةِ الجُمْهُورِ بِنَصْبِ (كُلَّ): " وَخَطَرَ لي في نَصْبِ (كُلَّ) وَجْهٌ مُخَالِفٌ لِلْوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُه: (كُلَّ شَيءٍ) نَصْبًا على البَدَلِ مِن اسْمِ (إنَّ)، وَهُوَ بَدَلُ الاشْتِمَالِ؛ لأَنَّ اللهَ -سبحانَهُ- مُحِيطٌ بِمَخْلُوقَاتِه؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: إنَّ كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً لِشَيءٍ، وَقَوْلُهُ: (بِقَدَرٍ) مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ (إنَّ)"[2].

٢- إيرَادُهُ مَا يُؤَيِّدُ التَّوجِيهَ الَّذي حَمَلَ عليه القراءةَ مِنَ الشَّوَاهِدِ في كَلامِ العَرَبِ: شِعْرًا، او نَثْرًا[3].

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذلكَ مَا نَقَلَهُ عَنْ ابي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ[4] في تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ نَافِعٍ، والكسائيِّ، وَحَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ لِقَوْلِه - تَعَالى-: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ))[5] بِنَصْبِ (بَيْنَ): " ومِثْلُ (بَيْن) في أَنَّهُ يَجْرِي في الكَلامِ ظَرْفًا، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ اسْمًا: (وَسْطَ) السَّاكِنُ العَيْنِ؛ أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: جَلَسْتُ وَسْطَ القَوْمِ، فَتَجْعَلَهُ ظَرْفًا، لا يكونُ إلا كَذلِكَ، ثُمَّ اسْتَعْمَلُوهُ اسْمًا في نَحْوِ قَوْلِ القَتَّالِ :

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْطٍ بَعْدَمَا هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يا بَنِي جَوَّابِ

... وَحَكَى سِيبَوَيهِ: هُوَ أَحْمَرُ بَينَ العَيْنَينِ "[6].

---

(١) سورة القمر الآية (٤٩).

(٢) الأمالي الشَّجريَّة ٢ /٩٣.

(٣) ينظر: ص ٢٩، وما بعدها من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٣٠ من هذا البحث.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(٦) الأمالي الشَّجريَّة ٢/٥٩٢، وينظر: ص ٣٠ من هذا البحث.

٣- حرصُـــهُ -رحمهُ اللهُ- علَى حمْـــلِ القراءةِ وتَوْجيهها علَى مَـــا يقْتَضيـــهِ ظاهرُها مَـــا أمْكَـنَ تجنُّبًا للتّمَحُّلِ والتّعسُّفِ في التّوْجيهِ[1] .

ومِمّا يَدُلُّ علَى ذلكَ قَوْلُهُ في تَوْجيهِ قراءَةِ مَـنْ قَـرأَ مِـنَ السّبْعَـةِ: قَوْلَـهُ - تعَالى-:((أفَنَضْـرِبُ عَنْكُمُ الذّكْـرَ صَفْحًا أنْ كُنْتُـمْ قَـوْمًا مُسْرِفينَ))[2] بفَتْحِ همْـزَةِ (أنْ) بَعْـدَ أنْ أوْرَدَ قَـوْلَ مَـنْ يَرَى أنّ (أنْ) في القِـراءَةِ بمَعْـنَى (إذْ): " وهَـذا قَـوْلٌ خَـالٍ مِـنَ العَـرَبيّـةِ، والصّـوَابُ أنّ (أنْ) في الآيِ المَذْكُورَةِ والأبْياتِ الثّلاثَةِ علَى بابِها، فهيَ مَـعَ الفعْلِ الّذي وُصِلَـتْ بِـهِ في تأْويلِ مَصْـدَرٍ مَفْعُولٍ مِـنْ أجلِه "[3]. إلى أنْ قالَ :" ثُمّ أقُولُ: إنّ تَقْديرَ (إذْ) في بَعْضِ هـذهِ الآيِ الّتي استُشْهِـدَ بِهَا يُفْسِـدُ المَعْنَى، ويُحيلُـهُ؛ ألا تَرَى أنّ قَوْلَـهُ - تعَالى-: ((ولا تأْكُلُوها إسْـرافًا وبِـدارًا أنْ يَكْبَـرُوا))[4]، لا يَصِـحُّ إلا بتَقْـديرِ: مِـنْ أجْـلِ أنْ يَكْبَـرُوا، ويَفْسُـدُ المَعْـنَى بتَقْـديرِ: إذْ يَكْبَـرُوا، ثُمّ إذَا قَـدّرْتَها في هـذهِ الآيَـةِ بالظّرْفِ الّذي هُـوَ (إذْ)، ونَصَـبَ بِهَا الفِعْـلَ، فحَذَفَ نُـونَ (يَكْبَـرُونَ) كَـانَ فَسَـادًا ثانيًا"[5] .

٤- عَـدَمُ التزامِهِ بالمَصيرِ إلى القَـوْلِ بأحَدِ التّوْجيهاتِ التي ذُكِرَتْ في القراءةِ؛ الأمرُ الّذي أدّى إلى أنْ يَرْتَضِيَ توجيهًا آخرَ ممّا يَخْطُرُ له، ويَفْتَحُ اللهُ به عليه[6].

(١) ينظر: ص ٤٨ من هذا البحث.
(٢) سورة الزّخْرف من الآية (٥).
(٣) الأمالي الشّجريّة ١٦٣/٣.
(٤) سورة النّساء من الآية (٦).
(٥) الأمالي الشّجريّة ١٦٣/٣. وقد تقدّم ص ٥٠-٥١ من هذا البحث.
(٦) ينظر: ص ٢٢ من هذا البحث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومما يدلُّ على ذلكَ قولُهُ في توجيه قراءة الجمهور بنصب (كُلّ)[1] من قولِهِ - تعالى-: ((إنّا كُلّ شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ))[2]: " وخطرَ لي في نصب (كُلّ) وجهٌ مخالفٌ للوجهين المذكورين، وهو أن يكونَ قولُهُ: (كُلّ شيءٍ) نصبًا على البدلِ من اسمِ (إنّ)، وهو بدلُ الاشتمالِ؛ لأنّ اللهَ - سبحانهُ- محيطٌ بمخلوقاتِه؛ فيكونُ التقديرُ: إنّ كلّ شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ، فيكونُ قولُه: (خلقناهُ) صفةً لشيءٍ، وقولُه: (بقدرٍ) متعلّقًا بمحذوفٍ؛ لأنّهُ خبرُ (إنّ)"[3] . والله أعلم.

((الخاتمةُ))

الحمدُ للهِ الّذي بنعمتِه تتمّ الصّالحاتُ، وبعدُ:

فأحمدُ اللهَ - تعالى- أنْ وفّقني لإتمامِ هذا العملِ، والّذي لا أدّعي فيه الكمالُ، فالكمالُ لوجهِهِ - سبحانه - وقدْ توصّلتُ فيه لنتائجَ مهمّةٍ تمثّلتْ في الآتي :

١- لم يجدِ ابنُ الشّجريّ اهتمامًا يستحقّهُ عندَ أصحابِ السّيرِ والتّراجمِ منَ الحديثِ عنْ أسرتِهِ ونشأتِهِ الأُولى، ولا اعرفُ سببَ ذلكَ .

٢- كانَ ابنُ الشّجريّ مُقلًّا منَ التّأليفِ معَ أنّهُ قدْ عُمّرَ طويلًا ومعَ ما كانَ يتمتّعُ بهِ منْ كثرةِ الرّوايةِ وقوّةِ الحفظِ وسعةِ الاطّلاعِ؛ وذلكَ راجعٌ لانشغالِهِ بالتّدريسِ والإقراءِ.

(١) ينظر: ص ٢٠ من هذا البحث.
(٢) سورة القمر الآية (٤٩).
(٣) الأمالي الشّجريّة ٢/٩٣.

٣- كانَ ابنُ الشّجَريّ -رحمه الله- مَعَ كَثْرَةِ الشّواهد والمَسائل والأَقْوال الّتي احْتَواها كتابُهُ: الأَمالي واعيًا لما يُورِدُهُ ويُناقِشُهُ منْها، وهَذا ما يُشْعِرُ بِهِ القارئ في غَيرِ ما موضعٍ مِنَ الكِتابِ - كَمَا مر.

٤- استَشْهَدَ ابنُ الشّجَريّ بالقراءَات: المُتَواتِرِ منْها، والشّاذّ لِمَا يُورِدُهُ مِنَ القضايا النّحْويّة، وكانَ في ذلكَ شارِحًا ومُوَجّهًا لِمَا تَحْتَمِلُهُ تِلْكَ القراءاتُ مِنْ أَوْجُهٍ في العَرَبيّة - وإنْ أُخِذَ عَلَيْهِ في بَعْضِ المَواطِنِ مِنَ الأَمالي تَضْعيفُهُ بعضَ القراءاتِ الشّاذّة؛ بسببِ غَلَبَةِ المَيْلِ البصريّ لَدَيْهِ .

٥- كانَ ابنُ الشّجَريّ يَعْتَمِدُ كَثيرًا عِنْدَ تَوْجيهِ القراءاتِ بِمَا يُورِدُهُ أَبُو عَلِيّ الفَارِسيُّ في كتابِهِ الحُجّة[1]، بَلْ كَانَ يُطيلُ أَحْيانًا في النّقْلِ عَنْهُ[2]؛ الأَمْرُ الّذي يَدُلُّ عَلَى احْتِفاظِهِ بِنُسْخَةٍ مِنَ الكِتاب.

٦- كان ابنُ الشّجَريّ يَنْفَرِدُ -أَحْيانًا- بِبَعْضِ التّوْجيهاتِ لِلْقِراءاتِ القُرْآنيّةِ غَيْرَ مُتابِعٍ، كَمَا فَعَلَ عِنْدَ توجيهِ قِراءَةِ الجُمْهُورِ بِنَصْبِ (كلَّ)[3] مِنْ قَوْلِهِ -تَعَالى-: ((إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ))[4] .

واللهُ أعلمُ .

---

(١) ينظر: ص ١٨، ١٩، ٢٥، ٢٩ ،٣٠، ٣٦، ٤٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٢٩، وما بعدها من هذا البحث.

(٣) ينظر: الأمالي الشّجريّة ٢/٩٣، وص ٢٢ من هذا البحث.

(٤) سورة القمر الآية (٤٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

((فهرس المصادر والمراجع))

- القرآن الكريم.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدُمياطي، مطبعة عبد الحميد حنفي ط.سنة ١٣٥٦هـ، القاهرة.

- الإصابة في تمييز الصّحابة، لابن حجر العسقلانيّ، بتحقيق: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، ط.١ سنة ١٤١٥ه-١٩٩٥م، بيروت.

- الأصول في النّحو، لابن السّرّاج، بتحقيق: الدّكتور: عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، ط.٣ سنة ١٤٠٨ه، بيروت.

- الأعلام، للزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٥م ط١١.

- إعراب القراءات الشّواذّ، لأبي البقاء العكبريّ، بتحقيق: محمّد السّيد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط.١ سنة ١٤١٧ه.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحّاس، بتحقيق الدّكتور: زهير غازي زاهد، ط.٣ سنة ١٤٠٩ه-١٩٨٨م، عالم الكتب، بيروت.

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهانيّ، بتحقيق الدّكتور: إحسان عباس، والدّكتور: إبراهيم السّعافين، والأستاذ: بكر عباس، دار صادر، ط.٢ سنة ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م، بيروت.

- أمالي ابن الشّجريّ، بتحقيق الدّكتور: محمود محمّد الطّناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط.٢ سنة ١٤٢٧هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- أمـــالي المرتضـــى، بتـــحقيق محمّـــد أبي الفضـــل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة ١٣٧٣هـــ.

- إنبـــاه الرّواة على انبـــاه النّحـــاة، للقفطيّ، بتحقيق محمّـــد أبي الفضـــل إبراهيم، دار الكتب المصريّة ١٣٦٩هـــ.

- اوضح المسالك إلى الفيّة ابن مالك، لابن هشام، بتحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربيّ، ط.٦ سنة ١٩٨٠م بيروت.

- البحر المحيط، لأبي حيّان النّحويّ، دار الرّسالة العلميّة، ط١ سنة ١٤٣٦ه-٢٠١٥م.

- بغيـــة الوعاة في طبقـــات اللّغويّين والنّحـــاة، للسّيوطيّ، بتحقيق محمّـــد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨٤هـــ.

- البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، للفيروزابادي، بتحقيق محمّد المصري، دمشق ١٣٩٢هـــ .

- تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرّافعيّ، مطبعة الأخبار بمصر ١٣٢٩هـــ.

- التّبيان في إعراب القرآن، للعكبري، بتحقيق البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، ط.سنة ١٣٩٦هـــ.

- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، بتحقيق الأستاذ الدّكتور: حسن هنداويّ، ط.١ سنة ١٤١٨ه-١٩٩٧م، دار القلم، دمشق.

- التّصريح بمضمون التّوضيح، للشّيخ: خالد الأزهريّ، دار الفكر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تفسير القرطبي، ط. دار الكتب المصرية، سنة ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

- التّوجيهات النّحوية للقراءات الشّاذّة في الدّرّ المصون للسّمين الحلبيّ-عرضا ،وتأصيلا، ومناقشة، رسالة دكتوراه للباحث: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، مطبوعات عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ط.١ سنة ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، بتحقيق الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط.١ سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، القاهرة.

- التّيسير في القراءات السّبع، لأبي عمرو الدّاني، بتحقيق: أوتوبرتزل، ط. دار الكتاب العربي سنة ١٩٨٤م.

- حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الفارسيّ، بتحقيق: بدر الدّين قهوجيّ، وبشير جويجاتيّ، دار المأمون، دمشق، ط.١ سنة ١٤١٤هـ.

- خزانة الأدب، للبغداديّ، بتحقيق: عبد السّلام هارون، مطبعة الخانجيّ بمصر ١٤٠٩هـ.

- الخصائص، لابن جني، بتحقيق الأستاذ: محمّد علي النّجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصرية.

- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ، بتحقيق الدّكتور: أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط.١ سنة ١٤٠٦هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، بشرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، مؤسّسة الرّسالة، ط٧ سنة ١٩٨٣م، بيروت.

- ديوان حاتم الطّائيّ، بتحقيق الدّكتور: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجيّ، ط.٢ سنة ١٩٩٠م، القاهرة.

- ديوان العبّاس بن مرداس، بتحقيق: يحيى الجبّوري، منشورات مديريّة الثّقافة العامّة في وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط.سنة ١٩٦٨م، بغداد.

- ديوان عديّ بن زيد العباديّ، بتحقيق: محمّد جبار المعيبد، بغداد ١٣٨٥هـ.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.

- ديوان النّابغة الذّبياني، بتحقيق: محمّد ابي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط. سنة ١٩٧٧م، مصر.

- السّبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق الدّكتور: شوقي ضيف ،ط.٢، دار المعارف بمصر .

- سير أعلام النّبلاء، للذّهبي، بتحقيق: جمع من العلماء، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٠١هـ.

- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، مكتبة القدس، القاهرة ١٣٥١هـ.

- شرح أبيات سيبويه، لابن السّيرافيّ، دار المأمون للتراث، ط.سنة ١٩٧٩م، دمشق، وبيروت.

- شرح الأشمونيّ على الفيّة ابن مالك = حاشية الصّبّان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- شرح التّسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور: عبد الرّحمن السّيّد، والدّكتور: محمّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنّشر، ط.١ سنة ١٤١٠ه، القاهرة.

- شرح ديوان زُهير بن أبي سُلْمى، لأبي العبّاس ثعلب، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، ط.سنة ١٩٦٤م، القاهرة.

- شرح شواهد المغني، للسّيوطيّ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

- شرح ابن عقيل، بتحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، ط.سنة ١٤١١ه، صيدا، وبيروت.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، بتحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيديّ، لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراقية، ط.١ سنة ١٩٧٧م.

- شرح ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

- شرح الكافية، للرّضيّ، بتصحيح وتعليق الدّكتور: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط.٢ سنة ١٩٩٦م، بنغازي.

- شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتّراث، ط.١ سنة ١٤٠٢ه، دمشق (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى).

- الشّعر والشّعراء، لابن قتيبة، بتحقيق الدّكتور: مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، ط.٢ سنة ١٤٠٥ه، بيروت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- شعر النّابغة الجعديّ، بتحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلاميّ، ط.١ سنة ١٩٦٤م، بيروت.

- العبر في أخبار من غبر، للذّهبي، بتحقيق: صلاح الدّين المنجّد، وفؤاد سيّد، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦٠م.

- غاية النّهاية في طبقات القرّاء، لابن الجزريّ، بتحقيق ج.برجستراسر، مكتبة الخانجيّ بمصر، ط.١ سنة ١٣٥٢هـ.

- القاموس المحيط، للفيروزابادي، المطبعة المصريّة، ط. سنة ١٣٥٢هـ.

- الاقتراح في علم أصول النّحو، للسّيوطيّ، بتحقيق الدّكتور: أحمد محمّد قاسم، مطبعة السّعادة، ط.١ سنة ١٣٩٦هـ القاهرة.

- الكتاب لسيبويه، بتحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، ط.٣ سنة ١٤٠٨ه، القاهرة.

- الكشّاف، للزّمخشريّ، دار المعرفة، بيروت.

- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، استانبول ١٩٤١م.

- لسان العرب، لابن منظور، مطبعة بولاق بمصر ١٣٠٠.

- مجالس ثعلب، بتحقيق عبد السّلام هارون، ط٢.سنة ١٣٧٥هـ، دار المعارف بمصر.

- مجالس العلماء، للزّجّاجيّ ،بتحقيق:عبد السّلام هارون،مطبعة الخانجيّ بالقاهرة ١٤٠٥ه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، لابن جنّي، بتحقيق الدّكتور: عبد الحليم النّجار ورفاقه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة.

- المحرّر الوجيز، لابن عطية، بتحقيق: عبد السّلام عبد الشافي محمّد، ط.سنة ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية.

- مختصر في شواذّ القراءات، لابن خالويه، نشره: براجستراسر، المطبعة الرحمانيّة بمصر ١٩٣٤م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعيّ، مطبعة حيدر آباد، الهند ١٣٣٨هـ.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، بتحقيق الدّكتور: محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق سنة ١٤٠٠هـ (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى).

- مشكل إعراب القرآن، لمكيّ بن أبي طالب، بتحقيق الدّكتور: حاتم الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ط.٣ سنة ١٤٠٧ه.

- معاني القرآن، للفرّاء، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجار، دار السّرور ببيروت سنة ١٩٥٥م.

- معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، بتحقيق الدّكتور: عبدالجليل عبده شلبيّ، دار الحديث ط.سنة ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م، القاهرة.

- معجم الأدباء، للحَمَويّ، دار المأمون، القاهرة ١٣٥٥هـ.

- معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، للذّهبي، بتحقيق: محمّد الشّافعي، دار الكتب العلميّة ببيروت، ط.١ سنة ١٤١٧هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، بتحقيق الدّكتور مازن المبارك، ومحمّد علي، دار الفكر، ط.٥ سنة ١٩٧٩م، بيروت.

- المقتضب، للمبرّد، بتحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

- الموسوعة العربيّة العالميّة، مؤسّسة اعمال الموسوعة للنّشر والتّوزيع، ط.٢ سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، الرياض.

- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردى، دار الكتب المصريّة ١٩٣٢م.

- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، للأنباريّ، بتحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، نهضة مصر ١٣٨٦هـ.

- النّشر في القراءات العشر،لابن الجزري، بتصحيح :محمّد الضبّاع، المكتبة التّجارية بمصر .

- نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، للمقّريّ، بتحقيق الدّكتور: إحسان عباس، دار صادر ببيروت ١٣٨٨هـ.

- الوافي بالوفيات، للصّفديّ، بعناية س.ديدرينغ ١٣٨٩هـ .

- وفيات الأعيان، لابن خلّكان، بتحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner